جددت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، اقتحامها مخيم جنين بهدف تنفيذ عملية اعتقال، بينما تصدى لها شبان من المخيم. يأتي ذلك بينما كان المستوطنون يواصلون استفزازاتهم في الأقصى، في الوقت الذي يتحضرون فيه لمسيرة الأعلام التي أكدت حكومة الاحتلال المضي بها

تصعيد إسرائيلي يسبق مسيرة الأعلام

اشتباكات مسلحة في جنين واقتحامات متواصلة للمسجد الأقصى

خلال وقفة في غزة أمس منددة باقتحامات المستوطنين للأقصى (مجدي فتحي/ Getty)

للحديث تتمة...

الجزائر... روما أقل كلفة من باريس

عثمان لحياني

اختار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون روما كي تكون الوجهة لأول زيارة له إلى أوروبا والغرب، منذ تبوئه الرئاسة، بعدما كانت باريس في السابق هي المدخل الرئيسي للجزائر إلى الغرب. ويحمل هذا التطور أكثر من معنى في السياقات السياسية وإعادة هندسة الجزائر لعلاقاتها الإقليمية والدولية بشكل يعيد ترتيب الشركاء الإقليميين على أساس أولوية المنافع والمصالح والخيارات. كما يعيد التوازن بين الخطوط الثلاثة لعلاقات الجزائر، العمق العربي الإسلامي، والعمق الأفريقي، والامتداد المتوسطي إلى الغرب.

العبور إلى الغرب عبر روما، أقل تكلفة بكثير من العبور من باريس، من الناحية السياسية. تقارب المواقف في العديد من القضايا يعد مُسهّلاً ومدخلاً جيداً لتكون إيطاليا الشريك النموذجي، والأكثر إيجابية في التفاعل مع استحقاقات اقتصادية وحاجات حيوية للجزائر في بعض القطاعات الخدمية. هكذا ترى السلطة السياسية في الجزائر، وهي تتغذى في خيارها هذا، على نوازع شعبية وسياسية معادية لفرنسا. ذلك أن التمركز السياسي والاقتصادي الفرنسي في الجزائر وحولها لعقود، عاد بالمنافع كلها على فرنسا، من دون أن تستفيد الجزائر.

لم يبرز بعد الموقف الفرنسي بشكل أكثر وضوحاً من هذه التحولات المشهدية في علاقات الجزائر الإقليمية. ثمّة توقعاتمواقف فرنسية «حادة وعدائية» في المستقبل لن تكون مباشرة بالتأكيد، لكن باريس التي تقيس بعمق التحولات القائمة في الجزائر على مستويات استقلالية القرار والأمن القومي، تدرك أن الجزائر تسترجع شيئاً فشيئاً القدرة على التصحيح الداخلي وأدوات الفعل والدور الإقليمي.

لكن ردود الفعل الفرنسية المتوقعة يمكن قراءتها بوضوح عبر وكلاء وظيفيين في المنطقة، وهي تعبر عن مقاومة باريس لخسارة مجال خصب من علاقاتها الحيوية مع الجزائر، لصالح دول تعتبر في السياقات الفرنسية غريمة إقليمية تنافسها مناطق النفوذ، كإيطاليا، ولصالح «خصوم تاريخيين» كتركيا.

ولكي يبقى التقدير في إطار عقلاني، من الضرورة التأكيد على أن إيطاليا، مثلها مثل تركيا أو أي دولة اختارت الجزائر أن تضعها في مقدمة الشركاء الاقتصاديين والتعاون السياسي، ليست جمعية خيرية.

رام الله ـ **محمود السعدي**

كان مخيم جنين شمال الضفة الغربية المحتلة على موعد مع جولة جديدة من اقتحامات قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس الثلاثاء، غير أن ذلك لم يمر من دون تصدي شبان المخيم للقوات المقتحمة، إذ وقعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين أدت إلى إصابة 3 شبان فلسطينيين. هذا التصعيد المتواصل في جنين يترافق مع الاستفزازات المستمرة في القدس المحتلة، ولا سيما عبر السماح للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى وتؤجج هذه الانتهاكات الوضع وسط تهديدات من قبل فصائل المقاومة، والتي أكدت استنفارها تحسباً لأي طارئ، ولا سيما الأحد المقبل (29 مايو/ أيار الحالي)، يوم مسيرة الأعلام التي سمحت سلطات الاحتلال للمستوطنين بتنظيمها ومرورها من باب العامود.

واقتحمت قوات الاحتلال بدورياتها العسكرية صباح أمس مجدداً مخيم جنين، وتحديداً حي الهدف غربي المخيم، بهدف اعتقال أحد الشبان. غير أن مواجهات عنيفة واشتباكات مسلحة وقعت بينها وبين شبان من المخيم الذين تصدوا لها، ما أدى إلى إصابة 3 منهم بجروح، بينما اعتقلت قوات الاحتلال الأسير المحرر محمد الطوباسي، وهو عم الشاب الذي اقتحمت قوات الاحتلال المخيم وحاصرت منزل عائلته لاعتقاله، لكنها بعدما لم تجده اقتادت عمه، بحسب ما أكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد».

في موازاة ذلك، كانت مناطق عدة بالضفة الغربية محوراً لمواجهات مع قوات الاحتلال أمس. فقد اقتحمت هذه القوات بلدة جبع جنوب جنين، وداهمت منازل عدة، وسط اندلاع مواجهات لقي خلالها الشبان زجاجات حارقة باتجاه دوريات الاحتلال التي اشتعلت النار بإحداها. كذلك، استهدف شبان فلسطينيون دوريات الاحتلال بالزجاجات الحارقة خلال اقتحامها مخيم عقبة جبر جنوب أريحا شرق الضفة الغربية. على صعيد منفصل، هدمت قوات الاحتلال أمس مسجد تجمع عرب المراضين الجنوبي المعزول خلف جدار الفصل العنصري المقام على أراضي قلقيلية شمال الضفة. كذلك واصلت قوات الاحتلال أمس حملات الاعتقال والتي طاولت 20 فلسطينياً في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.

وبالتزامن مع الاعتداءات والاقتحامات في الضفة، تتواصل الانتهاكات في القدس المحتلة والمسجد الأقصى. وفي السياق اقتحم عشرات المستوطنين أمس باحات المسجد بحماية قوات الاحتلال. وأكدت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس في بيان أن الاقتحامات تمت بمشاركة عدد من الحاخامات، وتخللتها إقامة صلوات وطقوس تلمودية في المنطقة الشرقية من المسجد الأقصى.

ومن المنتظر أن تبلغ استفزازات المستوطنين ذروتها يوم الأحد المقبل عبر مسيرة الأعلام التي يواصل المستوطنون الاستعداد لها، بمباركة من سلطات الاحتلال، على الرغم من تهديدات الفصائل الفلسطينية وتحذيراتها من عواقب المضي بهذه المسيرة. وفي السياق، أكد وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، أمس، بحسب ما أوردته الإذاعة الإسرائيلية، أن هذه المسيرة ستجري في موعدها. ووفقاً للإذاعة، فإنه على الرغم من استمرار حالة التوتر في منطقة باب العامود والبلدة القديمة وتهديدات الفصائل الفلسطينية، فإن مسيرة الأعلام ستجري في مسارها من دون أي تغيير.

ونقلت القناة الـ13 الإسرائيلية، أمس، عن منظمين للمسيرة قولهم إنه «سيسمح لـ16 ألف مستوطن بدخول ساحة البراق» بالمسجد الأقصى. وأضاف هؤلاء أنه «سيسير 8000 من المتظاهرين عبر الحي الإسلامي من جهة باب العامود و8000 آخرين من جهة باب يافا (باب الخليل). وبالنسبة لعشرات الآلاف المتبقين ستقام رقصات جماعية بالأعلام بالقرب من باب الخليل وعند أسوار البلدة القديمة، وسيدخلون تباعاً في وقت لاحق إلى ساحة البراق حسب الجدول».

في موازاة ذلك، أصيب الناشط محمد أبو الحمص من لجنة المتابعة في بلدة العيسوية برصوص مختلفة، بعد اعتداء جنود الاحتلال عليه خلال محاولته توثيق اقتحام طواقم من بلدية الاحتلال في القدس للبلدة. على صعيد آخر، أصدرت محكمة الاحتلال، أمس، حكماً بالسجن على الشاب المقدسي يزن عمران عبيد من بلدة العيسوية لمدة 40 شهراً، في حين أكدت عائلة الأسير المقدسي محمد حاتم أبو الهوى من بلدة الطور جنوب القدس أن سلطات الاحتلال أصدرت بحقه حكماً بالسجن 8 سنوات بتهمة الضلوع بأعمال مقاومة.

كما أعلنت شرطة الاحتلال، أمس، اعتقال

عقوبات أميركية ضد «حماس»

قالت وزارة الخزانة الأميركية، في بيان على موقعها الالكتروني أمس الثلاثاء، إن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على مسؤول مالي في حركة حماس وشبكة من الوسطاء الماليين وشركات تدر عائدات للحركة. وأوضحت الوزارة أن العقوبات «تستهدف مكتب الاستثمار التابع لحماس، والذي يملك أصولاً تقدّر قيمتها بأكثر من 500 مليون دولار، بينما شركات تعمل في السودان وتركيا والسعودية والجزائر والإمارات». وأشارت الوزارة إلى أن المسؤول في حماس الذي أُدرج على قائمة العقوبات هو عبد الله يوسف فيصل صبري، وهو ارحني الجنسية يقيم في الكويت.

رفع منظمة التحرير عن لائحة الإرهاب
مطالبة رسمية من السلطة إلى الإدارة الأميركية

رام الله ـ **العربي الجديد**

طالبت السلطة الفلسطينية إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن برفع منظمة التحرير الفلسطينية من قوائم الإرهاب الأميركية، والتي وضعها الكونغرس الأميركي عليها منذ عقود. وتأتي هذه المطالبة من إعلان وزارة الخارجية الأميركية، يوم الخميس الماضي، رفع حركة «كاخ» أو «كهانا حي» اليهودية المتطرفة من قوائم الإرهاب.

وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حسين الشيخ، أمس الثلاثاء، إن السلطة الفلسطينية طالبت الإدارة الأميركية عبر رسالة رسمية، برفع منظمة التحرير الفلسطينية من قوائم الإرهاب، بحسب التصنيف الخاص بالكونغرس الأميركي. وأضاف الشيخ، في تغريدة على «تويتر»: «أعربنا عن استغرابنا ورفضنا الطلب لشعب تحت الاحتلال، في الوقت الذي تُشطب فيه منظمة كاخ (أو كهانا حي) الإرهابية من تلك القوائم». وكان الشيخ قد اعتبر أيضاً في تغريدة السبت الماضي أن «القرار الأميركي برفع حركة كاخ الإرهابية من قوائم الإرهاب الأميركي مثير للاشمئزاز والاستغراب، وفي نفس الوقت يصر الكونغرس على إبقاء منظمة التحرير الفلسطينية على قوائم الإرهاب»، مضيفاً أن «هذه هي المظلمة المستمرة والكيل بمكيالين والانتصار للظلم». وكان الكونغرس الأميركي قد صنف منظمة التحرير الفلسطينية منظمة «إرهابية»، بسبب سلسلة من الهجمات التي نفذتها منظمات فلسطينية منضوية تحت لواء المنظمة ضد أهداف إسرائيلية وغربية خلال سبعينيات القرن الماضي. وطالبت السلطة الفلسطينية مراراً الإدارات الأميركية المتعاقبة برفع منظمة التحرير من قوائم الإرهاب التي وضعها الكونغرس عليها منذ عام 1975. وكانت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قد أصدرت قراراً بغلق مكاتب منظمة التحرير في واشنطن في سبتمبر/أيلول 2018، كخطوة عقابية على رفع السلطة الفلسطينية دعوى قضائية ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وعدم تعاونها مع خطة «صفقة القرن» لـ«السلام» والتي اعلنها ترامب خلال ولايته، وتتضمن إجحافاً كبيراً بحقوق الفلسطينيين الوطنية. كما أغلق ترامب القنصلية الأميركية العامة في القدس الشرقية، في عام 2019، بعدما نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس المحتلة، في منتصف 2018. ووعدت الحملة الانتخابية لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن الفلسطينيين بإعادة فتح مكاتب المنظمة في واشنطن وإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس، لكن لم يتم أي من ذلك حتى الآن.

وضع الكونغرس المنظمة على لائحة الإرهاب منذ 1975

سد النهضة: مفاوضات «فنية» بالإمارات تفشل باختراق موقف إثيوبيا

لم تفلح جولتا مفاوضات «فنية» ثلاثية عقدتا أخيراً في أبوظبي في إقناع أديس أبابا بالتنازل عن أي من مواقفها بشأن سد النهضة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تواصل إثيوبيا عمليات البناء في سد النهضة، في الوقت الذي اقترب فيه موعد الملء الثالث للسد المقرر مطلع يوليو/تموز المقبل، وذلك من دون الاتفاق للمطالب المصرية السودانية، بشأن التوصل لاتفاق قانوني شامل وملزم بشأن قواعد الملء والتشغيل. يأتي ذلك فيما فشلت كل محاولات القاهرة أخيراً للضغط على أديس أبابا، لوقف عمليات البناء وتعلية المر الأوسطي في جسم السد، لحين التوصل لاتفاق نهائي، أو الذهاب إلى جولة مفاوضات جديدة.

وفي هذا الإطار، كشفت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد»، عن «تفاصيل جولتين من المفاوضات، بوساطة من جانب دولة الإمارات خلال الشهرين الماضيين». وأوضحت المصادر أن «المشاورات الأخيرة كانت على المستوى الفني من جانب وفود متخصصة من البلدان الثلاثة: مصر والسودان وإثيوبيا، وجرت في العاصمة الإماراتية أبوظبي، وذلك بعدما أقنع الإماراتيون الإثيوبيين بالمشاركة بضمانات من جانب أبوظبي، حيث حضر ممثلون عن دولة الإمارات للاجتماعات غير المعلنة كمراقبين». وبدأت إثيوبيا في فبراير/ شباط الماضي، تشغيلاً محدوداً لتوربين بالسد، كمرحلة أولى لإنتاج الكهرباء. وأوضحت المصادر أن «المشاورات التي جرت على مدار جولتين، لم تحقق اختراقاً في أي من القضايا العالقة، فيما انحصر التعاون الإثيوبي في إمكانية تنسيق الجهود بين البلدان الثلاثة قبل عملية الملء الثالث فقط، مع التأكيد على الرفض التام لإطلاع المصريين والسودانيين على أي معلومات دقيقة تخص عملية تشغيل السد في الوقت الراهن، وكذلك خطط الاستعداد للملء الثالث». وبحسب المصادر «أبدى الإثيوبيون استعداداً لإخطار مصر والسودان قبل الشروع في عملية الملء الثالث، حتى يتسنى للدولتين الاستعداد وتجنب أي آثار سلبية».

وأشارت المصادر إلى أن «الوفد الإثيوبي تمسك أيضاً خلال المشاورات، برفض الملاحظات الفنية المتعلقة بأمان مشروع السد، والتي تطرحها مصر، من دون أن يقدم أي تصميمات هندسية، حيث طرح التقارير الفنية السابقة لمكاتب فرنسية». والشهر الماضي، أعلن المدير العام لوكالة أمن شبكات المعلومات الإثيوبية شوميت جيزاو، إحباط هجمات إلكترونية حاولت استهداف سد النهضة والمؤسسات المالية الكبرى في البلاد.

ووفقاً للمصادر المصرية التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإنه «من المقرر عقد جلسة مشاورات جديدة في أبوظبي بين الوفود الثلاثة قبل منتصف يونيو/ حزيران المقبل».

وأوضحت المصادر أنه «تم إطلاع مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان على تفاصيل الجلستين الماضيتين خلال زيارته الأخيرة للقاهرة، حيث طالب المسؤولون في مصر بدور أميركي أكثر فاعلية لزحزحة إثيوبيا عن موقفها الرافض لإبداء أي مرونة، سواء بشأن المفاوضات الفنية الجارية في أبوظبي، أو التعاطي مع المطالب المصرية السودانية لإطلاق جولة مفاوضات سياسية جديدة بشأن الأزمة».

وقال أحد المصادر إنه «على الرغم من تمسك القاهرة في الماضي بعدم مسايرة أديس أبابا في إجراءات لا تأتي على قاعدة الوصول لاتفاق ملزم لكافة الأطراف، إلا أنها اضطرت أخيراً للقبول بالمبادرة الإماراتية، على أمل إحداث أي اختراق في الموقف الإثيوبي قبل الملء الثالث، وأيضاً في ظل مواجهة مصر أزمات داخلية واقتصادية».

ووفق المصادر «ترغب القيادة المصرية بالوصول إلى اتفاق بشأن سد النهضة يمكن تسويقه شعبياً، ويخفف من حدة الاحتقان في الشارع المصري، بعدما فشلت كافة المحاولات بهذا الإطار أخيراً». وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أكد خلال لقائه سوليفان ووفد أميركي رفيع المستوى زار القاهرة في 10 مايو/أيار الحالي، على «التمسك بضرورة التوصل لاتفاق ملزم بين الأطراف الثلاثة».

وفي السياق، قالت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد»، إن سوليفان «استخدم خلال مباحثاته مع السيسي، ورقة سد النهضة، ولوّح بإمكانية تقديم مساعدة أميركية في هذا الشأن من أجل الحصول على تعهدات مصرية في مسألة العلاقات مع روسيا، وضرورة دعم الموقف الأميركي في أزمة الحرب الروسية الأوكرانية». وجرت آخر جلسة للمفاوضات قبل أكثر من عام، في إبريل/ نيسان 2021، برعاية الاتحاد الأفريقي، أعلنت عقبها الدول الثلاث فشلها في إحداث اختراق، ما دعا مصر والسودان للتوجه إلى مجلس الأمن الذي أصدر قراراً رئاسياً منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، شجّع فيه الدول الثلاث على استئناف المفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي، للوصول إلى اتفاق مُلزم خلال فترة زمنية معقولة. وترددت أنباء في الأيام الأخيرة عن استمرار أعمال تعلية المر الأوسط بسد النهضة الإثيوبي. وقال الباحث المصري المتخصص في الشأن الأفريقي هاني إبراهيم، في منشور عبر صفحته بموقع «فيسبوك»، إن «أعمال تعلية الممر الأوسطي للسد وصلت إلى منسوب يتراوح بين 580 و581 متراً، حسب التقديرات»، مشيراً إلى «استمرار تشغيل ممر واحد للاستخدامات، مع تشغيل أول توربين منخفض». وشهدت العلاقات المصرية الإماراتية حالة من الفتور والتباين خلال الأشهر الماضية، بشأن عدد من الملفات الساخنة التي تمر بها المنطقة، وتلعب فيها أبوظبي دوراً فاعلاً، بالإضافة إلى الملفات المشتركة بين البلدين.

وقال دبلوماسي مصري سابق لـ«العربي الجديد»، إن «استراتيجية الإمارات في هذه القضية تنطلق من أرضية الاستثمارات والعلاقات، وبدعم قوي من إسرائيل، وهذا ما يأتي على حساب مصر». وأضاف أن «الإمارات ترتبط بعلاقات قوية جداً مع إثيوبيا، ولها استثمارات هناك بمليارات الدولارات، ويعنيها في المقام الأول بسط هيمنتها على المضائق في جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وبالتالي التحكم في مياه أعالي نهر النيل، وهذا طبعاً يتم لصالح إسرائيل، الحليف الرئيسي الحالي لحكام أبوظبي». وأشار المصدر إلى أن «جولتي المفاوضات الفنية، اللتين عقدتا في أبوظبي خلال الشهرين الماضيين، وحضرهما ممثلون فنيون من الدول الثلاث، يمكن أن تكونا ضمن محاولات لطمأنة القاهرة في قضية المياه، في وقت يحتاج فيه الحلفاء الرئيسيون للإمارات (أميركا وإسرائيل) إلى مصر في بعض القضايا الساخنة على الساحة العالمية». وقال المصدر إنه على صعيد العلاقات المصرية الإماراتية «يمكن القول إنها تحسنت قليلاً بعد القمة التي عقدت في منطقة النقب المحتلة، وأضاف فيها وزير الخارجية الإسرائيلي نظراءه من مصر والإمارات والمغرب والبحرين بحضور وزير الخارجية الأميركي».

وأضاف المصدر أن «الهدف الإسرائيلي الرئيس من وراء تلك القمة التي عقدت بمساعدة الإمارات، هو تعميق العلاقات مع دول عربية بما يساعد في المقام الأول على مواجهة التهديد الآتي من إيران».

حضر ممثلون عن دولة الإمارات الاجتماعات غير المعلنة كمراقبين

من المقرر عقد جلسة مشاورات جديدة في أبوظبي خلال يونيو

«أسوشييتد برس»: إسرائيل اغتالت أبو عاقلة

جدارية لأبو عاقلة في جنين، في 18 مايو (ناصر الشيتي/Getty)

كشف تحقيق أجرته وكالة «أسوشييتد برس» الأميركية، ونشرته أمس الثلاثاء، أن الرصاصة التي قتلت الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، مصدرها بندقية إسرائيلية. وأكد التحقيق أن أبو عاقلة قتلت بنيران إسرائيلية، مشيراً إلى أنه «من المرجح أن تكون أي إجابة قاطعة وأكيدة بعيدة المنال بسبب انعدام الثقة العميق بين الجانبين (الاحتلال والسلطة الفلسطينية)». واستند التحقيق إلى روايات شهود عيان، بالإضافة إلى مقاطع فيديو تم التقاطها خلال اقتحام قوات الاحتلال لمخيم جنين في 11 مايو/ أيار الحالي، تحدد بدقة أمكنة الجنود الإسرائيليين بالإضافة إلى أمكنة الفلسطينيين والمراسلين، من بينهم أبو عاقلة. وأضاف: «كان لدى الجنود خط نيران واضح، ولا يوجد دليل مرئي على وجود أي مسلحين فلسطينيين بالقرب من أبو عاقلة». ولفتت الوكالة، إلى أن «التحقيق يدعم تأكيدات كل من السلطات الفلسطينية وزملاء أبو عاقلة بأن الرصاصة التي قتلتها جاءت من بندقية إسرائيلية».

وذكر التحقيق أن «مقاطع فيديو وصوراً متعددة التُقطت في صباح 11 مايو، تُظهر قافلة (عسكرية) إسرائيلية متوقفة قرب أبو عاقلة، وكان الوجود الوحيد المؤكد للمسلحين الفلسطينيين على الجانب الآخر من القافلة، على بعد حوالي 300 متر».

واستند التحقيق إلى شهود عيان فلسطينيين قالوا إنه لم يكن هناك مسلحون في المنطقة ولم يكن هناك إطلاق نار حتى إصابة أبو عاقلة، لافتين إلى أنهم لا يشكون أبداً بأن الجنود الإسرائيليين هم الذين قتلوا أبو عاقلة. ونقل التحقيق عن مراسلين كانوا إلى جانب أبو عاقلة، أنهم عندما وصلوا إلى مكان الحادث كان الهدوء يسود المكان، ولم تقع أي اشتباكات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وكان جيش الاحتلال، قد أعلن أول من أمس الاثنين، أنه إذا تبين أن أحد جنوده أطلق النار على أبو عاقلة خلال تغطيتها عملية للجيش الإسرائيلي في مخيم جنين في الضفة الغربية المحتلة، فـ«لا وجود لشبهة فورية بارتكاب نشاط جنائي». وفق التحقيق الأولي. وذكرت المدعية العامة للجيش، يفعات تومر يروشالمي، في بيان أنه «بالنظر إلى مقتل السيدة شيرين أبو عاقلة في وسط منطقة قتال نشط، لا يمكن أن تكون هناك شبهة فورية بوجود نشاط جنائي في غياب المزيد من الأدلة». وأضافت «لن يتم اتخاذ القرار النهائي بشأن فتح تحقيق جنائي أم لا، إلا بعد توفر وقائع أخرى من التحقيق العملياتي لجيش الدفاع الإسرائيلي ومصادر أخرى».

ويعود لتومر يروشالمي أن تحدد ما إذا كان يجب إحالة أي جندي إلى إجراء تأديبي أم لا. وشددت في بياناها على أن إسرائيل لا تعرف بعد ما إذا كانت أبو عاقلة قتلت برصاص فلسطيني أم إسرائيلي. وجددت المطالبة بفحص الرصاصة التي أزيلت من جثة أبو عاقلة والتي يحتفظ بها الفلسطينيون. وأشارت المدعية العامة لجيش الاحتلال إلى أن الجيش «يبذل قصارى جهده للتحقق من ملابسات الحادث من أجل فهم كيف قُتلت» أبو عاقلة، موضحة «أن عدم القدرة على فحص الرصاصة التي تحتجزها السلطة الفلسطينية ما زالت تلقي بظلال من الشك على ظروف الوفاة».

من جهته، ذكر رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، في مقطع فيديو نشره على «تويتر»، أول من أمس «أن الصحافية قُتلت في منطقة قتال»، مضيفاً أن الجنود الإسرائيليين «يطلقون النار بشكل محترف، وبطريقة دقيقة على عكس الفلسطينيين، وفي هذه المرحلة، لا يمكن تحديد من أي رصاص قتلت ونحن أسفون لمقتلها». واعتبرت شبكة «الجزيرة»، التي عملت بها الشهيدة، أن الجيش الإسرائيلي اغتال شيرين أبو عاقلة «بدم بارد وبرصاص حي بينما كانت تقوم بعملها الصحافي». كما أعلنت وزارة الخارجية الفلسطينية، أول من أمس، أنها وجّهت رسالة إلى المحكمة الجنائية الدولية «بشأن الجرائم التي ارتكبتها دولة الاحتلال بحق أبناء شعبنا وفي مقدمتها جريمة إعدام الشهيدة شيرين أبو عاقلة».

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)

مرور الكرام

السيسي يفسر القرآن: من أمير المترفين؟

وائل قنديل

لم يعرف عن الجنرال عبد الفتاح السيسي أنه ضليع في فقه اللغة العربية، أو في الفقه الديني. من هنا تأتي الدهشة من استباحة النص القرآني، من أجل توظيفه سياسياً وسلطوياً، عن طريق الإتيان بقراءة لم نسمعها من أحد من الأولين والآخرين من شيوخ التلاوة، لآية من سورة الإسراء، يقول فيها الله سبحانه وتعالى «وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً (16)».

السيسي وهو يتحدث منذ أيام عن تبديل رؤوس الماشية المصرية بأخرى مستوردة، استدعى هذه الأيام بقراءة توصف في كتب معظم المفسرين بأنها قراءة شاذة، فقرر أن يضعّف حرف الميم في كلمة «أمَرْنا» من الأمر، إلى «أمَّرنا» وبالتالي يقود هذا التبديل في مبنى الكلمة إلى تبديل في تفسيرها، ومعناها، ليتحول من الأمر إلى الإمارة.

يمكنك العودة إلى قراءات جميع أساطين التلاوة في مصر ومشاهير التلاوة في كل العواصم العربية، لن تجد واحداً منهم قرأ الآية بتلك القراءة الموصوفة في التفاسير بأنها شاذة.

سيُقال، مثلاً، إنها قراءة شاذة لكنها موجودة إلى جانب المتواتر من القراءات، وبالتالي لا غضاضة في أن يستخدمها أحد القراء والمفسرين، أو أي شخص حتى لو كان، بحكم تكوينه ومؤهلاته اللغوية الفقيرة، إلى حد أنها صارت مادة خصبة لجميع البرامج الساخرة في الإعلام العربي، لا يعرف الشاذ من المتواتر، بل لا يستطيع نطق جملة عربية سليمة من الأصل.

سنتغاضى عن كل ذلك، ونقول مع بعض القائلين بأنه اختيار واع من الجنرال، يجعلنا بصدد حالة عبث لغوي، مقصودة، وهو ما يفضي في النهاية إلى أنها رسالة سياسية موجهة بعناية إلى شخص أو جهة في الداخل أو في الخارج، فمن هو الأمير المترف الذي إن تولى الحكم سيكون مصير القرية الدمار؟

قد يكون المعني بالرسالة ذلك الذي أطل برأسه مجدداً من أبوظبي، منتشياً بإغلاق الملاحقات القضائية والقانونية للثروة الضخمة التي يمتلكها وعائلته، بما بدا أنه يتجهز للانقضاض على المشهد السياسي، مدعوماً من هناك، أو هكذا يتصور بعضهم.

الوقائع على الأرض تقول إنه قبل عشر سنوات تقريباً، تولى عسكري منقلب إمارة مصر، مدعوماً من اتحاد إمارات خليجية، وأن هذا الشخص كان مدججاً بالمال والعتاد إلى حد الترف الشديد، فماذا فعل الأمير المترف بكل هذه الإمكانيات؟

أمير الترف العسكري هذا بنى قصوراً رئاسية وأقام عمارات شاهقة لكنه لم ينشئ عمراناً إنسانياً واجتماعياً، بل أنشأ مناخاً مقيضاً من الكراهية بين فئات وطبقات المجتمع، وأقام جداراً عازلاً بين القلة الثرية والأكثرية المسحوقة بفعل الممارسات السياسية والاقتصادية التي تفترس الفقراء والبسطاء، ودمر العلاقات الإنسانية بين مكونات المجتمع من خلال تأليب بعضه على بعض.

فعل أمير الجماعة العسكرية كل ذلك، ثم راح يتشبه مرة بالنبي سليمان عليه السلام في فهمه للأمور، ثم الآن يتشبه بالرسول محمد عليه السلام في جهاده وكفاحه من جل إقامة الدين والدولة، ويقول للمصريين إن النبي وأتباعه أكلوا أوراق الأشجار لكي يبنوا الدولة.

أخيراً، شكراً لذلك الشرير الذي أشار على السيسي بالتوظيف السياسي لهذه الآية، بهذه القراءة، وأقنعه بأن في ذلك مكسباً مضموناً، فإذا به يورطه، مرة أخرى.

قضية

احتجاجات الباب السورية

سعي لإنهاء فساد مؤسسات المعارضة وتجاوزاتها

على الرغم من عودة الهدوء إلى مدينة الباب بشمال سورية، بعد أيام من الاحتجاجات على خلفية إطلاق سراح عنصر سابق بقوات النظام متورط بجرائم، إلا أن هذه الاحتجاجات التي تم إيقافها بشكل مؤقت بعد نجاح المعترضين في فرض تلبية مطالبهم تمثل بالنسبة للأهالي خطوة في طريق السعي لإنهاء الفساد والتجاوزات المستفحلة في مؤسسات المعارضة السورية. ويحمل الأهالي القيادة السياسية للمعارضة وانقرة المسؤولية عن الأزمات خصوصاً أنها تقع في مناطق خاضعة للنفوذ التركي

تفجرت الاحتجاجات بعد إطلاق سراح عنصر سابق بقوات النظام

الاهالي يحمّلون الحكومة المؤقتة المسؤولية عن الأزمات

طوّق عشرات المتظاهرين مبنى الشرطة العسكرية في الباب (العربي الجديد)

الباب (ريف حلب الشرقي)
عدنان الإمام

عاد الهدوء أخيراً إلى مدينة الباب شرقي حلب، بشمال سورية، بعد أيام من الاحتجاجات الشعبية التي نظمها شبان من المدينة، إثر إفراج السلطات المحلية التابعة للمعارضة السورية عن متهم بارتكاب جرائم قتل واغتصاب بحق مدنيين أثناء خدمته في قوات النظام، قبل وصوله إلى مناطق سيطرة المعارضة.

هذا الهدوء تصاحبه نشوة الانتصار من قبل أهالي المدينة ومن تعاطف معهم، إذ أرغمت الاحتجاجات السلطات المحلية، ولا سيما وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة، على إقالة رئيس فرع الشرطة العسكرية في الباب، العقيد عبد اللطيف الأحمد، وإحالة آخرين للقضاء، ما دفع المحتجين لتعليق احتجاجهم مع المطالبة باستكمال التحقيقات والمحاسبة.

وجاءت الاحتجاجات التي استمرت نحو 6 أيام، وغلقت الأحد الماضي، على خلفية إطلاق فرع الشرطة العسكرية التابع للمعارضة في الباب سراح محمد حسان المصطفى، وهو عنصر سابق في قوات النظام السوري، متورّط في جرائم تصفية واعتقال واغتصاب بحق سوريين، بحسب اعترافات له. غير أن قرار المحتجين بتعليق احتجاجاتهم وليس إيقافها نهائياً، سيشكل أمام السلطات المحلية محطة لمراجعة أي قرار سيُتخذ في هذه القضية أو غيرها، خوفاً من تجدد الاحتجاجات، وهذا ما بات يعبر عنه الشارع في مدينة الباب الذي رصد «العربي الجديد» افتخار أهله بالنتائج التي وصلوا إليها. وفي أحد مقاهي المدينة، يجلس سعيد وسامر ومنير، وقد تحدثت إليهم «العربي الجديد» بعد أن ارتفعت أصواتهم خلال حديثهم عما جرى في الباب. يقول سعيد وهو من الذين نزحوا من ريف حماة الشمالي، بعد أن دخلت قوات النظام إلى بلدته أواخر عام 2019، إن «ما قبل الاحتجاجات الأخيرة ليس كما بعدها». ويضيف أن «الفساد هنا وصل إلى حد لا يمكن تخيّله، والسكوت يعني استمراره، وما حدث نقطة بداية للتصحيح، ويجب أن يبقى الحراك قائماً حتى استئصال كل مكامن الفساد أياً كان مصدرها».

أما سامر، وهو شاب ينحدر من محيط سراقب في الريف الأوسط من إدلب، وقد سيطرت قوات النظام على بلدته كذلك، فيقول في حديث مع «العربي الجديد»، إن لديه شقيقاً معتقلاً منذ عشرة أعوام في سجون النظام لا يعرف أي معلومة عنه، وشقيقة أخرى فقدت حياتها بقصف استهدف منزلهم قبل نزوحهم، فبما يعاني والده من إعاقة دائمة بعد بتر ساقه جراء إصابته بالقصف ذاته الذي أودى بحياة شقيقته. ويضيف أن «عدم محاسبة كل منتهك أو مرتبط بالانتهاكات التي ارتكبها النظام وعناصره هو إهدار لدماء من فقدوا حياتهم، بالإضافة لهدر حقوق المغيبين والمعتقلين الكثر في سجون النظام، وأيضاً من تسبب لهم قصف الأخير بإصابات وإعاقات جسدية ومشاكل نفسية سترافقهم مدى الحياة». وعليه، فإن سامر سيشارك باي حراك أو أي موقف يدعو من جهته، يقول منير، وهو من أهالي مدينة الباب، لـ«العربي الجديد»، إن «فساد البعض في الأجهزة الأمنية وفصائل الجيش الوطني الحليف لتركيا، يهدد حياة المدنيين، لا سيما في ظل تورط البعض من عناصر وحتى قادة الفصائل في التستر على مجرمين والمشاركة في عمليات التهريب وترويج المخدرات، هذا فضلاً عن الاقتتال المتكرر بين الفصائل الذي دائماً ما يذهب المدنيين الأبرياء ضحاياه».

ويحمّل منير مسؤولية كل ذلك «للحكومة المؤقتة والقوات التركية، إذ تقع المنطقة تحت النفوذ التركي بشكل مباشر»، منوهاً إلى أن «عدم المحاسبة من قبل الجهات التركية اتجاه الانتهاكات المرتكبة، شجّع على تفاقمها».

من جهته، يقول الناشط معتز ناصر، أحد القائمين على الحراك في الباب، لـ«العربي الجديد»، إن «المتظاهرين أوقفوا احتجاجاتهم بشكل مؤقت، بعد استجابة وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة إلى جزء من مطالبهم المتعلقة بمحاسبة المسؤولين عن قضية إطلاق العنصر السابق من قوات النظام والمتهم بارتكاب جرائم». وكان عشرات المتظاهرين قد طوقوا مبنى الشرطة العسكرية في الباب وأغلقوا الطرقات المؤدية إلى المدينة بالإطارات المشتعلة، رداً على مماطلة الشرطة العسكرية ووزارة الدفاع التابعتين للمعارضة، في الاستجابة لمطلب المحتجين بمحاسبة المتورطين في قضية الإفراج عن محمد حسان المصطفى.

وارتفعت حدة الاحتجاجات مساء الأحد الماضي، قبل أن تُعلّق بعد استجابة وزارة الدفاع لمطلب إقالة رئيس فرع الشرطة العسكرية في المدينة، العقيد عبد اللطيف الأحمد. وكان المحتجون أعطوا جهاز الشرطة العسكرية في الباب وإغلقوا الطرقات المؤدية إلى المدينة بالإطارات المشتعلة، رداً على تفاقمها.

من جهته، يقول الناشط معتز ناصر، أحد القائمين على الحراك في الباب، لـ«العربي الجديد»، إن «المتظاهرين أوقفوا احتجاجاتهم بشكل مؤقت، بعد استجابة وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة إلى جزء من مطالبهم المتعلقة بمحاسبة المسؤولين عن قضية إطلاق العنصر السابق من قوات النظام والمتهم بارتكاب جرائم». وكان عشرات المتظاهرين قد طوقوا مبنى الشرطة العسكرية في الباب وأغلقوا الطرقات المؤدية إلى المدينة بالإطارات المشتعلة، رداً على مماطلة الشرطة العسكرية ووزارة الدفاع التابعتين للمعارضة، في الاستجابة لمطلب المحتجين بمحاسبة المتورطين في قضية الإفراج عن محمد حسان المصطفى.

وارتفعت حدة الاحتجاجات مساء الأحد الماضي، قبل أن تُعلّق بعد استجابة وزارة الدفاع لمطلب إقالة رئيس فرع الشرطة العسكرية في المدينة، العقيد عبد اللطيف الأحمد. وكان المحتجون أعطوا جهاز الشرطة العسكرية في الباب مهلة 72 ساعة لمحاسبة المتورطين بالإفراج عن المتهم المصطفى. غير أن محاولة وزير الدفاع العقيد الطيار حسن حمادة نفسه تطويق القضية زاد من تأجيجها، إذ رفض في البداية إقالة رئيس فرع الشرطة العسكرية في الباب، وقال أمام المحتجين: «هو كل اثنين ثلاثة اجتمعوا بدي ألبي مطالبهم». وأعطى حمادة الأولوية لمحاسبة من سرّب المعلومات من داخل الشرطة العسكرية عن قضية إطلاق سراح المصطفى، على المطالبة بمحاسبة المتجاوزين في قضية إطلاق سراحه، الأمر الذي أجج الوضع، قبل أن يتم الرضوخ لمطالب المتظاهرين. وكان المصطفى اعترف، بحسب محضر شرطة مسرّب، بارتكابه جرائم قتل وتصفية بحق سوريين معارضين في مناطق سورية عديدة، وذلك خلال خدمته ضمن قوات الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام السوري بشار الأسد.

ولم يجب العميد أحمد الكردي، مدير إدارة الشرطة العسكرية لمنطقة «درع الفرات» التي تضم كلاً من الباب وجرابلس ومحيطهما، والرائد يوسف حمود المتحدث باسم «الجيش الوطني» (أكبر تشكيلات المعارضة السورية الحليفة لتركيا شمال سورية) على أسئلة «العربي الجديد»، حول أحداث مدينة الباب وخلفياتها. وكذلك كان الحال بالنسبة لوزير الدفاع العقيد حسن حمادة، بعد تواصل معه لهذا الغرض.

غير أن مصدراً عسكرياً من الجيش الوطني، فضّل عدم الكشف عن اسمه ورتبته، وصف في حديث لـ«العربي الجديد»، ما حدث في مدينة الباب بـ«استثمار الأزمات والمواقف». وحمّل المصدر القيادة السياسية في المعارضة مسؤولية ما حدث لعدم تدخلها في القضية منذ بدايتها. ويقول «كان الأولى بالقيادة السياسية أن تعقد اجتماعاً مع المعنيين في القيادة العسكرية والشرطة، وتصدر تصريحات توضيحية للشارع حيال القضية فوراً، والا تضع وزير الدفاع بموقف لا يحسد عليه ويتم تحميله كامل المسؤولية، إما عن قصد أو غير قصد، أو لغايات محددة».

وكان رئيس «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، سالم المسلط، قد أعلن دعمه للحراك الشعبي في مدن وريف حلب الشمالي وخصوصاً مدينة الباب.

من جهته، رد عضو الهيئة السياسية في الائتلاف السوري، عبد المجيد بركات، على تحميل مسؤولية ما حدث للقيادة السياسية في المعارضة من قبل المصدر الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، بالقول إنهم ينظرون إلى أي حراك مدني وشعبي في مناطق المعارضة على أنه «حراك ثوري، يحمي مؤسسات الثورة من أي انحراف أو تجاوزات».

وأضاف أن «الائتلاف أكد منذ الساعات الأولى للحراك على دعمه، وعلى أن تقوم مؤسسات المعارضة وعلى رأسها الحكومة المؤقتة بواجباتها وتلبية مطالب المحتجين في الباب وغيرها، واستكمال التحقيقات المتعلقة بالقضية»، نافياً أن يكون هناك أي تقصير من قبل القيادة السياسية للمعارضة بهذا الشأن. وسلطت أحداث الباب الضوء مجدداً على الفساد المستشري في المؤسسة العسكرية والأمنية للمعارضة السورية شمال سورية، وتحديداً في مناطق النفوذ التركي التي ينتشر فيها الجيش الوطني الحليف لأنقرة. وأثبتت الاحتجاجات أن الشارع لا يزال متماسكاً ضد أي تجاوز قد يهدد مبادئ الحراك الأساس للثورة السورية، على الرغم من التشديدات الأمنية.

ضعف الأجهزة أمام الفصائل

على الرغم من تبعية الجيش الوطني بفصائله وفيالقه ووحداته عملياً لوزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة المعارضة، ومعه كذلك الأجهزة الامنية كالشرطة العسكرية، في حين يتبع الامن الوطني وزارة الداخلية، إلا ان نفوذ قادة الفصائل لا يزال بارزاً وقوياً في الشمال السوري. ويتجلى في الكثير من التصرفات والقرارات التي تصنف بمعظمها على انها تجاوزات تخرج عن اطار المساءلة. ويصطدم الضباط بنفوذ بعض قادة الفصائل.

رصد

تركيا تضغط لاستكمال «المنطقة الآمنة»: الخيار العسكري وارد

تضغط تركيا في الفترة الأخيرة من أجل استكمال «المنطقة الآمنة» في سورية، وسط تلويح الرئيس رجب طيب أردوغان باستخدام الخيار العسكري من أجل تطبيق الخطة

غازي عنّاب . **أمين العاصي**

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أول من أمس الاثنين، أن بلاده «ستبدأ قريباً باتخاذ خطوات تتعلق بالجزء المتبقي من الأعمال التي بدأناها لإنشاء مناطق آمنة على عمق 30 كيلومتراً، على طول حدودنا الجنوبية (مع سورية)»، وفق وكالة «الأناضول» التركية. ولفت في خطاب له، عقب اجتماع للحكومة في المجمع الرئاسي بأنقرة، إلى أن المناطق التي تعدّ مركز انطلاق للهجمات على تركيا والمناطق الآمنة، شمالي سورية، «ستُطهّر بالكامل من الإرهابيين». وأضاف أن «الهدف هو إعادة مليون سوري طوعي إلى بلادهم».

وكانت أنقرة قد لوّحت في أواخر العام الماضي بشنّ عملية عسكرية واسعة النطاق، بعد تكرار استهداف جنودها في ريف حلب الشمالي، انطلاقاً من مناطق واقعة تحت سيطرة «قسد»، على الرغم من نفي الأخيرة دورها في الاستهدافات. وأظهرت المعطيات الميدانية أن مليشيا «قوات تحرير عفرين»، المرتبطة بـ«قسد»، هي التي تقف وراء عمليات استهداف الجنود الأتراك، إلا أنه يبدو أن «قسد» لم تردعها. ومن غير المستبعد أن يشنّ الجيش التركي، وفصائل المعارضة السورية المرتبطة به، عملية عسكرية في غرب الفرات وشرقه، غير أن أنقرة تولي الأولوية للسيطرة على مواقع «قسد» غربي الفرات، كونها تضمّ بلدة تل رفعت وقرى في محيطها، ومدينة منبج، المعقل البارز لـ«قوات سورية الديمقراطية».

وتشير المعطيات إلى أن السيطرة على منطقة عين العرب، ذات الغالبية الكردية والواقعة على الحدود السورية التركية مباشرة، هدف للجيش التركي لوصل الشمال السوري جغرافياً من منطقة رأس العين شرقاً إلى ريف اللاذقية الشمالي غرباً. ويمكن أن يوسّع الجيش التركي المناطق نفوذه في شرق الفرات، للسيطرة على منطقة تل تمر في ريف الحسكة الشمالي الغربي، أو التوغّل جنوباً باتجاه بلدة عين عيسى، لإحكام السيطرة على الطريق الدولي «أم 4» (أوتوستراد حلب اللاذقية)، المتفرّع إلى شرق الفرات.

وحول هذه التطورات، يرى المحلل السياسي التركي فراس رضوان أوغلو في حديث مع «العربي الجديد»، أن مسألة شنّ عملية واسعة النطاق في شمال سورية «موضوعة على الطاولة التركية منذ زمن»، كاشفاً: لكنها كانت تحتاج إلى موافقة من الجانبين الروسي والأميركي. ويعرب عن اعتقاده بأن الغزو الروسي لأوكرانيا وحاجة حلف الأطلسي للموافقة تركيا على انضمام فنلندا والسويد «ربما يسمحان للأتراك بالقيام بالعملية العسكرية التي تخطط لها». ويعتبر أن «مشكلة تركيا هي مع قوات سورية الديمقراطية لا مع دمشق». ويتوقع رضوان أوغلو أن تكون منطقة تل رفعت وجهة الجيش التركي وفصائل المعارضة السورية، مستدركاً: ربما نشهد عمليتين في مكانين في الشمال السوري بوقت واحد.

بدوره، يرى المتحدث باسم «الجيش الوطني»، الذي يضمّ فصائل المعارضة في شمال سورية، الرائد يوسف حمود في حديث مع «العربي الجديد»، أن «استهداف الجانب التركي لقيادي حزب العمال الكردستاني في سورية لم ينقطع منذ العام الماضي». ويوضح أن «القصف بالطيران المسيّر يستهدف أيضاً تحصينات قسد من دشم وأنفاق وغرف العمليات والأرتال المتحركة». ويبدي اعتقاده بأن تصريحات الرئيس التركي أول من أمس الاثنين «لا تعني أن المعركة وشيكة»، مضيفاً: أن التصريحات كانت رسالة للدول الفاعلة في الملف السوري. ويشير حمود إلى أن «تأكيد الرئيس أردوغان أن العملية تستهدف المناطق التي تعدّ مركز انطلاق للهجمات على تركيا والمناطق الآمنة، يوضح محور العملية القادمة»، مشدّداً على أن كل السيناريوهات واردة. وينوّه إلى أن العملية «يمكن أن تشمل مدينة منبج وتل رفعت وعين العرب (كلها تقع في ريف حلب، سواء في غرب الفرات أو شرقه)».

من جانبه، يتوقع القيادي في فصائل المعارضة السورية، النقيب عبد السلام عبد الرزاق، في حديث مع «العربي الجديد»، أن تكون العملية المقبلة على أكثر من محور، لكنه يرى أن «الأولوية هي لشمال حلب وتحديداً تل رفعت وما حولها». ويشير إلى أن العمليات التي تُشن ضد مناطق سيطرة فصائل المعارضة والجانب التركي «تنطلق من تل رفعت»، لافتاً إلى انسحاب التصريحات كانت رسالة للدول الفاعلة في الملف السوري. ويشير حمود إلى أن «تأكيد الرئيس أردوغان أن العملية تستهدف المناطق التي تعدّ مركز انطلاق للهجمات على تركيا والمناطق الآمنة، يوضح محور العملية القادمة»، مشدّداً على أن كل السيناريوهات واردة. وينوّه إلى أن العملية «يمكن أن تشمل مدينة منبج وتل رفعت وعين العرب (كلها تقع في ريف حلب، سواء في غرب الفرات أو شرقه)».

من جانبه، يتوقع القيادي في فصائل المعارضة السورية، النقيب عبد السلام عبد الرزاق، في حديث مع «العربي الجديد»، أن تكون العملية المقبلة على أكثر من محور، لكنه يرى أن «الأولوية هي لشمال حلب وتحديداً تل رفعت وما حولها». ويشير إلى أن العمليات التي تُشن ضد مناطق سيطرة فصائل المعارضة والجانب التركي «تنطلق من تل رفعت»، لافتاً إلى انسحاب التصريحات كانت رسالة للدول الفاعلة في الملف السوري. ويشير حمود إلى أن «تأكيد الرئيس أردوغان أن العملية تستهدف المناطق التي تعدّ مركز انطلاق للهجمات على تركيا والمناطق الآمنة، يوضح محور العملية القادمة»، مشدّداً على أن كل السيناريوهات واردة. وينوّه إلى أن العملية «يمكن أن تشمل مدينة منبج وتل رفعت وعين العرب (كلها تقع في ريف حلب، سواء في غرب الفرات أو شرقه)».

عناصر من «قسد» في الحسكة، يناير الماضي (فرانس برس)

تركيا تحاول توظيف التطورات من أجل تحقيق مكاسب في سورية

تقرير

استئناف مفاوضات القوى الكردية بشأن الرئاسة العراقية

تستأنف القوى الكردية في العراق التفاوض من أجل حسم ملف رئاسة الجمهورية، مع ارتفاع حظوظ الرئيس برهم صالح للبقاء ولاية أخرى

بغداد . **عادل النواب**

بعد قطيعة دامت أكثر من شهرين عاد الحزبان الرئيسان في إقليم كردستان العراق، (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني)، إلى طاولة المفاوضات مجدداً، حول الأزمة المتعلقة بالاتفاق على مرشح رئاسة الجمهورية، الذي جرى العرف السياسي في العراق بعد الغزو الأميركي للبلاد عام 2003 وفقاً لمبدأ المحاصصة، أن يكون كردياً. وأبلغت مصادر كردية في مدينتي أربيل والسليمانية، المعقلين التقليديين للحزبين الرئيسيين، «العربي الجديد»، بأن عودة اللقاءات مجدداً جاءت بمبادرة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، الساعي إلى عقد اتفاق شامل بما فيه منصب محافظ كركوك، الذي لا يزال يُدار بالوكالة منذ نهاية عام 2017، إلى جانب مناصب حكومية داخل الإقليم وأخرى في الحكومة الاتحادية ببغداد.

وتستأنف اللقاءات بين الطرفين بعد زيارة مفاجئة لرئيس إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني إلى السليمانية، لحضور حفل تخرج دفعة من قوات الأمن الداخلي. وعقد البارزاني على هامشها اجتماعاً مع الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني بافل الطالباني وقيادات أخرى من الحزب، إضافة إلى اجتماعه مع الأمين العام للاتحاد الإسلامي صلاح الدين بهاء الدين، ورئيس جماعة العدل الكردستانية علي بابير. وأفادت المصادر نفسها بأنّ الحزب الديمقراطي برئاسة مسعود البارزاني، أبدى مرونة في قضية ترشيح الاتحاد الوطني الكردستاني للرئيس الحالي برهم صالح لولاية ثانية، بعد أن كان رافضاً لها وهو ما قد يكون مفتاحاً لحل الأزمة داخل البيت السياسي الكردي. وكشف سياسي كردي بارز في إقليم كردستان لـ«العربي الجديد»، عن اتفاق حول عودة المفاوضات عبر ممثلين عن الحزبين لحسم الخلاف الحالي حول منصب رئاسة الجمهورية وملفات أخرى داخل الإقليم وأخرى تتعلق بمناصب محافظ كركوك، ورئاسة أركان الجيش ووكلاء وزراء من نصيب القوى الكردية في بغداد ضمن الحكومة الاتحادية. واعتبر أن عودة المفاوضات بعد أكثر من شهرين من توقفها «خطوة جيدة وقد تكون مشجعة للقوى السياسية الشيعية في بغداد على عودة المفاوضات لإنهاء الخلاف على مرشح رئيس الوزراء».

من جهته، أكد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني غياث السورجي، لـ«العربي الجديد» عودة اللقاءات بين حزبه والحزب الديمقراطي الكردستاني. وقال إنها «تهدف لإنهاء الخلافات وتوحيد موقف البيت الكردي والتوجه إلى بغداد متفقين، خصوصاً بما يتعلق بقضية حسم مرشح رئاسة الجمهورية خلال المرحلة المقبلة». وأوضح أن «أجواء اجتماع نيجيرفان البارزاني مع بافل الطالباني كانت جيدة جداً، وتم الاتفاق فيها على الكثير من القضايا المشتركة، ومنها إيقاف التصعيد الإعلامي بين الطرفين، من أجل توفير أجواء مناسبة للحوار والتفاوض في الأيام المقبلة». وأضاف السورجي أن «الخلافات الكردية لا يمكن أن تُحسم باجتماع أو اثنين، لكن اجتماع السليمانية الأخيرة (يوم الأحد الماضي)، فتح باب المفاوضات مجدداً، والاتفاق أن تشمل هذه الحوارات كل القضايا وليس قضية رئاسة الجمهورية فقط». واستبعد في الوقت نفسه تخلي حزبه عن ترشيح برهم صالح لولاية ثانية لرئاسة الجمهورية.

في المقابل، قال عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني مهدي عبد الكريم، إن «اجتماع السليمانية الأخير بين البارزاني والطالباني أعاد الحوار مجدداً، بعد انقطاع. والأيام القليلة ستشهد اجتماعات جديدة بين الطرفين لتسوية كل الخلافات وفق الاتفاق والتوافق لا وفق فرض الإرادات». وأكد في حديثٍ مع «العربي الجديد»، أن «حل الخلافات داخل البيت السياسي الكردي، يمكن أن يعالج حالة الانسداد السياسي، الذي يشهده العراق منذ أشهر طويلة، ولهذا نحن جادون بحسم الخلافات من أجل إنهاء أزمة تشكيل الحكومة الجديدة. وسبق الأمر متروكاً لنتائج الحوار والمفاوضات خلال الأيام المقبلة، خصوصاً أن الجميع مطالب بتقديم التنازلات من أجل المصلحة العليا للبلاد».

وعلّق العضو البارز في تحالف «الإطار التنسيقي»، علي الفتلاوي على عودة المفاوضات الكردية الكردية، بالقول إنها «لا تعني تخلي الاتحاد الوطني الكردستاني عن تفاهماته مع الإطار التنسيقي، فيما يتعلق بكونهم جزءاً من الثلث الضامن»، في إشارة إلى الثلث المعطل لجلسات البرلمان المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية. وأضاف في حديثٍ مع «العربي الجديد»، أن «المفاوضات السياسية داخل إقليم كردستان هي لحسم قضية مرشح رئاسة الجمهورية، وليست لبناء تحالفات سياسية جديدة». وأشار الفتلاوي إلى أن الاتحاد الوطني الكردستاني «على تواصل مباشر مع قادة الإطار التنسيقي، ولا يوجد أي طرح لذهاب الاتحاد مع التحالف الثلاثي، بهدف إكمال جلسة انتخاب رئيس الجمهورية الجديدة، وهذا ما أكده لنا قادة الاتحاد قبل اجتماع السليمانية الأخير وبعده».

اجتماع السليمانية بين البارزاني والطالباني أعاد الحوار

وحول التطور الجديد في المشهد السياسي، قال الباحث بالشأن العراقي أحمد الشريفي، لـ«العربي الجديد»، إن «بوادر حل الخلافات داخل البيت السياسي الكردي، ظهرت للعلن عند اجتماع نيجيرفان البارزاني مع بافل الطالباني في السليمانية، وما تسرب عنه من أجواء إيجابية، يبدو أنها ستؤسس لصفقة تفاهم شاملة بينهم». وتوقع أن ينعكس «حل الخلاف داخل البيت الكردي على كامل الأزمة السياسية في العراق». واعتبر أن اجتماع السليمانية يوم الأحد الماضي بين الحزبين الكرديين: «رفع من رصيد برهم صالح لتولي ولاية ثانية لرئاسة الجمهورية خلال المرحلة المقبلة، مع إصرار الاتحاد على هذا الترشيح، ومع تقديم الديمقراطي تنازلات للاتحاد بطلب وضغط من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لضمان توفير النصاب الكامل لعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية».

ارتفعت حظوظ برهم صالح لولاية رئاسية ثانية (يحيى يعقوب/الأناضول)

شرق غرب

نيجيريا: مسلحون يقتلون 50 شخصاً

قتل متشددون ما لا يقل عن 50 شخصاً حول بلدة ران في ولاية بورنو في أقصى شمال شرق نيجيريا قرب الحدود مع الكاميرون، يوم الأحد الماضي، حسبما أعلن سكان محليون أمس الثلاثاء. واتهم السكان جماعة «بوكو حرام» بالمسؤولية عن الهجوم. ولم يردّ المتحدث باسم الجيش، البريغادير جنرال أونيما نواتشوكوا، على طلب للتعقيب.
(رويترز)

تهنئة صينية لرئيس الحكومة الاسترالي الجديد

ذكرت وسائل إعلام أسترالية، أمس الثلاثاء، أن رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ (الصورة)، وجّه رسالة تهنئة إلى رئيس الوزراء الأسترالي المكلف أنتوني ألبانيز، عقب فوزه في الانتخابات، التي أجريت يوم السبت الماضي. وذكرت صحيفة «تشاينا ديلي» الصينية أن لي قال لألبانيز في رسالته: «إن التطور الصحيح والمستقر في العلاقات الصينية - الأسترالية يتماشى مع المصالح الجوهرية والتطلعات المشتركة لشعبي الدولتين».
(أسوشييتد برس)

باكستان: حزب خان يتهم الشرطة باعتقال أنصاره

اتهم حزب «حركة الإنصاف» المعارض الرئيسي في باكستان، بقيادة رئيس الوزراء المخلوع عمران خان، أمس الثلاثاء، الشرطة باعتقال المئات من أنصاره في سلسلة مداهمات. وقُتل شرطي خلال إحدى المداهمات، عندما فتح أحد مؤيدي رئيس الوزراء السابق النار على قوات الشرطة. وقال الحزب إن عملية الشرطة كانت محاولة لإحباط تظاهرة لأنصار الحزب تهدف إلى إجبار الحكومة الجديدة على الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة.
(أسوشييتد برس)

اتفاق أذربيجاني ـ أرميني على ممر زنغازور

أعلن الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف (الصورة)، أمس الثلاثاء، الاتفاق مع أرمينيا بخصوص فتح ممر زنغازور (بين تركيا وأذربيجان مروراً بأرمينيا). وأوضح بيان صادر عن الرئاسة أن علييف أطلع نظيره التركي رجب طيب أردوغان هاتفياً على معلومات بخصوص اللقاء الذي عقده مع رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، ورئيس الوزراء الأرميني نيكول باشنيان في بروكسل، يوم الأحد الماضي.
(الأناضول)

إيران: مقتل طيارين بسقوط طائرة

سقطت طائرة حربية تدريبية من طراز «أف 7»، أمس الثلاثاء، في أصفهان، وسط إيران، ما أدى إلى مقتل طيارَيها. ونقل التلفزيون الإيراني عن مساعد رئيس محافظة أصفهان للشؤون السياسية والأمنية، محمد رضا جانثاري، قوله إن الطائرة سقطت في منطقة أتارك بأصفهان. وأضاف جانثاري أن الطائرة تعرضت لعطل فني خلال تنفيذها عملية جوية. وسبق أن سقطت طائرة عسكرية أخرى في يناير/كانون الثاني الماضي، في مدينة تبريز، شمال غربي إيران بسبب العطل الفني حسب ما أعلنته السلطات الإيرانية، وأخرى في منطقة دزفول، جنوب غربي إيران، خلال يونيو/حزيران 2021 أدى إلى مقتل طيارين إيرانيين.
(العربي الجديد)

ترفض روسيا اي حديث عن مهلة زمنية لعملياتها العسكرية في أوكرانيا مع دخول الغزو شهره الرابع. في المقابل، تصطف أوروبا خلف كييف على أمل ضمان فوزها، بما يجعل الغزو «فشلاً استراتيجياً» للرئيس الروسي فلاديمير بوتين

غزو أوكرانيا

أوروبا تريد فشلاً استراتيجياً لبوتين

بعد ثلاثة أشهر على الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي بدأ في 24 فبراير/ شباط الماضي، تتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاجتياح في العالم، وسط اتهامات أوروبية لروسيا بـ«استخدام الإمدادات الغذائية سلاحاً»، في ظلّ الإصرار على التخلي عن مصادر الطاقة الروسية. في المقابل، واصلت موسكو مساعيها لتفكيك أوكرانيا، مع مؤشرات على توجه لإنشاء قاعدة عسكرية لها في خيرسون، جنوب شرقي أوكرانيا، في سياق قضم المنطقة الواقعة في أعالي شبه جزيرة القرم، التي ضمتها روسيا بالقوة في عام 2014. محاولاتهما لإذابة الخلافات مع تركيا، بشأن الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.

وأعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، أمس الثلاثاء، أن روسيا تستخدم الإمدادات الغذائية كسلاح له تداعيات عالمية، وتتصرف بنفس الطريقة التي تعمل بها في قطاع الطاقة. وخلال كلمة لها في المنتدى الاقتصادي العالمي السنوي في دافوس بسويسرا، قالت: «في أوكرانيا تقوم روسيا بتدمير الصوامع وسرقة الحبوب والآلات. وفي البحر الأسود، تحاصر السفن الحربية الروسية السفن الأوكرانية المحملة بالقمح وبذور دوار الشمس». واعتبرت أن على أوكرانيا أن تفوز في الحرب، بما يجعل غزو روسيا إخفاقاً استراتيجياً لرئيسها فلاديمير بوتين. ودعت إلى استخدام الأصول الروسية المجمدة لإعادة إعمار أوكرانيا.

في موازاة ذلك، دان بيان مشترك صادر عن المفوضية الأوروبية والولايات المتحدة، أمس، استخدام روسيا الطاقة «ورقة ابتزاز»، معتبراً أن موسكو «أثبتت أنها مورد غير موثوق» للطاقة إلى أوروبا «بسبب أفعالها غير المقبولة وغير المبررة مثل تعطيل الكهرباء والغاز الطبيعي عن فنلندا ووقف صادرات الغاز إلى بولندا وبلغاريا، والتهديد بأفعال مماثلة ضد دول أوروبية أخرى». وأضاف البيان أن «المفوضية الأوروبية والولايات المتحدة يدينان استخدام روسيا للطاقة كورقة ابتزاز ويؤكدان التزامهما بتعزيز أمن الطاقة في أوروبا». وأوضح أن «الجهود متواصلة في جميع أنحاء أوروبا لتنويع الإمدادات وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي». وفي بريتوريا، قال المستشار الألماني أولاف شولتز إنه من غير المقبول أن تقف بعض الدول إلى جانب روسيا فيما يخص الحرب الأوكرانية. وأضاف شولتز في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا: «هناك بعض الدول التي صوتت لصالح روسيا. لا يمكنني قبول هذا وهو أمر مرفوض». وامتنعت جنوب أفريقيا عن التصويت في مارس/ آذار الماضي على قرار للأمم المتحدة يدين روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا.

وفي ملف حظر النفط الروسي، قدّر وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك أن يُتخذ قرار بفرض حظر أوروبي على النفط الروسي «خلال أيام قليلة». وأضاف في حديث لمحطة «زد دي إف» التلفزيونية العامة، مساء أول من أمس الاثنين، أن «عدداً قليلاً فقط من الدول، خصوصاً المجر، تحدثت عن مواجهة مشكلات. المناقشات مستمرة واعتقد أننا سنشهد انفراجاً في غضون أيام قليلة». غير أن رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، الذي يعرقل تبني حظر أوروبي على النفط الروسي، استبعد التوصل إلى اتفاق، وذلك خلال اجتماع عبر الفيديو في اجتماع لمجلس وزراء الدفاع للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي: «سنواصل العملية العسكرية الخاصة (الاسم الرسمي الروسي لغزو أوكرانيا) حتى تتحقق جميع الأهداف». وأكد أن الجهود الروسية لتجنب وقوع ضحايا بين المدنيين: «تؤدي بالطبع إلى إبطاء وتيرة الهجوم، لكن هذا الأمر متعمّد». ويأتي التصريح بعيد نشر مقابلة نادرة أجرتها صحيفة «أرغومينتي واي فاكتي» الأسبوعية مع رئيس مجلس الأمن القومي نيكولاي باتروشيف، قال فيها إن العمليات العسكرية ستستمر طالما دعت الحاجة إلى ذلك. وأوضح: «نحن لا نهتم بالتفاصيل. الأهداف التي حددها الرئيس (فلاديمير بوتين) ستتحقق»، مشدداً على أنه «لا نتقيد بمهل زمنية».

في هذه الأثناء، أعلنت السلطات الأوكرانية أن عمال إنقاذ كانوا يحفرون بين أنقاض عثروا على 200 جثة في مدينة ماريوبول الساحلية. وقال مستشار عمدة المدينة بيترو أندريوشينكو إن الجثث التي عثر عليها في قبو مبنى سكني منهار كانت في حالة تحلل، بينما ذكرت وزارة الدفاع الروسية أنه «تمّت إزالة الألغام بشكل كامل من ميناء ماريوبول».

ميدانياً، صعدت القوات الروسية هجومها على آخر جيوب المقاومة في محيط لوغانسك الواقعة في إقليم دونباس بشرق أوكرانيا. وقال زيلينسكي مساء الاثنين، في كلمته اليومية، إن «الأسابيع المقبلة من الحرب ستكون صعبة، وينبغي أن نكون مدركين لذلك». وجاءت تصريحاته بعدما أفاد مسؤولون محليون وسكان بتعرّض المنطقة لقصف كثيف. وأكد أن «الوضع القتالي الأكثر صعوبة الآن هو في دونباس»، مشيراً بالتحديد إلى بلدات باخموت وبوبوسانا وسيفيرودونيتسك الأكثر تضرراً. من جهتها، ذكرت القوات المسلحة الأوكرانية في تحديث للتطورات على «فيسبوك»، أمس، أن القوات الروسية تنفذ «عمليات هجومية» متواصلة في المنطقة، مضيفة أن «العدو يطلق نيراناً كثيفة على طول خط التماس». وقال حاكم لوغانسك سيرغي غايدي إن روسيا استقدمت آلاف الجنود للاستيلاء على الإقليم بكامله وإن سيفيرودونيتسك تتعرض لهجوم مكثف، محذراً الأهالي من فوات الأوان للمغادرة. وأفاد أهالي باخموت، القرية الواقعة عند تقاطع محوري يمثل مركز قيادة لجزء كبير من العمليات الأوكرانية، وكالة «فرانس برس» عن تعرضهم لقصف جوي. واعلنت وزارة الدفاع الروسية عن تدمير مستودع كبير يحوي ذخيرة لمدافع هاوتزر «إم. 777» أميركية الصنع في أراضي دونيتسك، كما أعلنت عن إسقاط مقاتلة أوكرانية من طراز «ميغ-29» في دونيتسك أيضاً، حسبما جاء في إفادة صحافية للمتحدث باسم الدفاع الروسية إيغور كوناشينكوف.

في سياق آخر، أمرت محكمة في موسكو أمس بتوقيف مدونين روسيين غيابياً بتهمة النيل من مصداقية الجيش الروسي وهجومه على أوكرانيا. واتهمت محكمة باسماني في موسكو المدون ميخائيل ناك، وهو مؤسس قناة على موقع «يوتيوب» خارج روسيا ويتابعها أكثر من 700 ألف مشترك، بنشر معلومات كاذبة عن الجيش الروسي، وأمرت بتوقيفه، بحسب موقعه. ووجهت إلى فيرونيكا بيلوتيركوفسكايا المدونة ومؤلفة عدة كتب طهو والمقيمة في فرنسا التهمة نفسها.

وفي موضوع انضمام السويد وفنلندا إلى حلف الأطلسي، أعلن وزير الخارجية الفنلندي بيكا هافيستو، أمس، أن البلدين سيرسلان وفدين إلى تركيا، اليوم الأربعاء، لمحاولة التوصل إلى حل بخصوص معارضة أنقرة لانضمامهما إلى حلف شمال الأطلسي. وقال هافيستو: «ندرك أن تركيا لديها بعض المخاوف الأمنية المتعلقة بالإرهاب، ونعتقد أنه من الممكن تسوية هذه الأمور. قد تكون هناك أيضاً بعض المسائل التي لا ترتبط مباشرة بفنلندا والسويد وإنما بأعضاء آخرين في حلف شمال الأطلسي». وتقول تركيا إن السويد وفنلندا تؤويان أشخاصاً على صلة بحزب «العمال الكردستاني»، وانصاراً لرجل الدين التركي فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بالتخطيط لمحاولة انقلاب في 2016. وأكدت وزارة الخارجية التركية أن المحادثات ستبدأ اليوم. وطرحت تركيا، أول من أمس الاثنين، خمسة شروط كي تدعم سعي السويد للحصول على عضوية حلف شمال الأطلسي. وكشفت قائمة نشرتها دائرة الاتصال في الرئاسة التركية أن أنقرة طالبت استوكهولم برفع العقوبات المفروضة عليها ومنها حظر تصدير الأسلحة وإنهاء «الدعم السياسي للإرهاب» والقضاء على مصادر تمويل الإرهاب ووقف دعم تسليح حزب «العمال الكردستاني» و«وحدات حماية الشعب» الكردية والتي تقول إنها مرتبطة به.

وكشف وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، أمس، أن بلاده تطالب بخطوات ملموسة من السويد وفنلندا في ما يتعلق بانضمامهما لـ«ناتو» وتوافقات مكتوبة قبيل الموافقة على عضويتهما بحلف شمال الأطلسي.

من جهتها، أعلنت الهند أن رئيس وزرائها ناريندرا مودي والرئيس الأميركي جو بايدن توصلا إلى «نتائج ملموسة» أمس، في محادثات لتعزيز العلاقات، على الرغم من امتناع مودي عن التنديد بالغزو الروسي لأوكرانيا. وذكر البيت الأبيض في بيان أن بايدن ندد بالغزو الروسي لأوكرانيا خلال اجتماعه مع مودي لكن لم يرد أن رئيس الوزراء الهندي فعل المثل.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

أوكرانيان يتفقدان دبابات روسية مدمّرة معروضة في كييف، يوم الاثنين (دوغوكان كيسكينبليج/ الأناضول)

وفدان فنلندي وسويدي في أنقرة اليوم لحل أزمة الانضمام إلى الأطلسي

موسكو تلمح لاستمرار الحرب لفترة طويلة «حتى تحقيق أهدافها»

الحدث

أمير قطر في لندن: أمن الطاقة أولاً

أكد أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الثلاثاء، خلال زيارته إلى بريطانيا من ضمن جولته الأوروبية، على أن علاقة قطر ببريطانيا استراتيجية وتتعزز، مضيفاً أن مناقشة أمن الطاقة تقع ضمن جدول المسائل التي تتضمنها هذه الزيارة. والتقى أمير قطر أمس، في لندن، رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، ووزيرة الخارجية بريتي باتيل، وولي العهد البريطاني الأمير تشارلز. وقالت وكالة الأنباء القطرية «قنا» إن الشيخ تميم بحث مع جونسون خلال اجتماعهما الذي عقد بمقر رئاسة الوزراء في 10 داوننغ ستريت، العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وسبل تطويرها في مختلف المجالات، بالإضافة إلى عدد من القضايا المستجدة على الساحتين الإقليمية والدولية. كما تناول الجانبان علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وسبل تعزيزها، بالإضافة إلى تبادل وجهات النظر حول عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، بحسب «قنا». وأكد جونسون، من جهته، على عمق علاقات الصداقة التاريخية بين قطر وبريطانيا، متطلعاً إلى تطويرها بما يحقق مصلحة البلدين في مختلف مجالات التعاون، لا سيما في الاقتصاد والطاقة والسياسة والأمن والمناخ، بحسب الوكالة. كما تمّن رئيس الوزراء البريطاني «الدور الريادي لقطر في عمليات الإجلاء من أفغانستان» في أغسطس/آب الماضي. ونقلت «قنا» عن جونسون قوله في تصريح لها أن «دولة قطر تعد شريكا استراتيجيا هاما لبلاده في الشرق الأوسط، في مجالات التجارة والدفاع والثقافة والتعليم».

إلى ذلك، بحث أمير قطر في العاصمة البريطانية أيضاً مع ولي العهد البريطاني الأمير تشارلز تعزيز العلاقات بين البلدين. ووفق بيان للديوان الأميري القطري، فقد جرى خلال اللقاء الذي حصل في قصر كلارنس في لندن «تناول علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين والشعبين الصديقين وسبل تطويرها»، بالإضافة إلى «تبادل وجهات النظر حول عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك». كما استقبل أمير قطر وزيرة الخارجية البريطانية بريتي باتيل في مقر إقامته في لندن، حيث بحثا «آفاق تعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين، وسبل تنميتها، لا سيما في المجالات الأمنية، بالإضافة إلى عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المتبادل»، بحسب «قنا».

وكان أمير قطر قد تطرق أول من أمس إلى الحرب الروسية في أوكرانيا، خلال مشاركته في منتدى دافوس الاقتصادي في سويسرا، معتبراً أنها «عمقت أزمة الطاقة حول العالم»، مؤكداً استعداد قطر «لبذل الجهود لإيجاد حل سلمي».

اللقاء أمير قطر أمس جونسون في 10 داونغ ستريت (مكتور سزيمانوفيتش/الأناضول)

(العربي الجديد، قنا، الأناضول)

تقرير

تمسك سعودي بالموقف الرسمي
وساطة أميركية للتطبيع

نقل موقع واللا الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، عن 4 مصادر أميركية مطلعة، قولها إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تجري وساطة سرّية بين دولة الاحتلال والسعودية ومصر في محاولة للتوصل إلى تسوية لاستكمال نقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية بعد نحو 6 سنوات من توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي تضمنت نقل تبعية الجزيرتين للسعودية، وبحسب الموقع تشمل التسوية خطوة سعودية منفصلة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وجاء ذلك فيما أكد وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آمس على الموقف الثابت للمملكة من التطبيع مع إسرائيل، والذي يجب أن يكون في ختام مسار لحلّ القضية الفلسطينية.

وبحسب «واللا»، فإنّ إسرائيل تعتبر أن نجاح هذه المفاوضات من شأنه أن يمهد لخطوات تطبيع سعودية هامة تجاهها، وستشكل «إنجازاً سياسياً كبيراً لحكومة نفتالي بينت ولإدارة بايدن». وتصف إسرائيل موقع تيران وصنافير بأنه إستراتيجي، كونهما تسيطران على مضائق تيران، وهي المدخل البحري إلى ميناَي العقبة وإيلات. وتعتبر إسرائيل أن الاتفاقية المصرية السعودية تحتاج إلى أخذ موقف إسرائيل حيالها بالحسبان. وقالت المصادر إنّ إدارة بايدن بدأت محادثات مع السعودية ومصر وإسرائيل حول «تسوية» هذه القضية، والتي تعتقد أنها ستؤدي إلى «بناء الثقة وتفتح نافذة فرص لتحسين العلاقات بين إسرائيل والسعودية». وأضافت المصادر نفسها أنّ إسرائيل تطالب بالحصول على تعويض على موافقتها على المطالب السعودية في ما يتعلق بالجزيرتين على شكل تطبيع العلاقات.

وأفادت المصادر الأميركية بأنّ إدارة بايدن لم تتوصل حتى الآن إلى تفاهمات مع الدول الثلاث، لكن المحادثات متواصلة. في غضون ذلك، أكد وزير الخارجية السعودي أمس، من مؤتمر «دافوس» في سويسرا، أن التطبيع مع إسرائيل ينبغي أن يكون في نهاية عملية سلام وحلّ للقضية الفلسطينية. وقال بن فرحان إنّ الموقف السعودي «لم يتغير من التطبيع وهو بالنسبة لنا ختام لمسار طويل طرحناه في المبادرة العربية» للسلام (2002). وتطرق الوزير السعودي إلى قضية استشهاد الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، معتبراً أن استشهادها «هو حادث ضمن حوادث متكررة وحل المعضلة يكمن في منح الفلسطينيين حقوقهم».

(العربي الجديد)

متابعة

«إخفاقات منهجية» تخللت انسحاب بريطانيا من أفغانستان

قالت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني في تقرير صدر أمس الثلاثاء إن انسحاب بريطانيا من أفغانستان كان «كارثة وخيانة»

لا تزال طريقة الانسحاب من أفغانستان عقب سيطرة حركة طالبان على كابول في أغسطس/آب الماضي، تلقي بظلالها على العمل على التقرير في سبتمبر/أيلول الماضي. قدمت الخارجية «أجوبة كانت غامضة ومضللة أحياناً بشكل متعمد». بدلاً من ذلك، قدم موظفان حكوميان شهادة مهمة للجنة، وفق التقرير. ولفت التقرير إلى غياب التسلسل القيادي ضمن الحكومة و«التدخلات السياسية التي لا يمكن تعقبها والمحاسبة عليها». ولعل الأمر الأكثر إثارة للجدل كان إجلاء جندي بريطاني سابق كارثية ومثّلت خيانة لحلفائنا وستضر بمصالح المملكة المتحدة لأعوام مقبلة».

وفي أغسطس الماضي، واجهت الحكومة موجة انتقادات على خلفية انسحابها السريع بعد قرار حليفتها الولايات المتحدة إنهاء تواجدها العسكري في أفغانستان الذي استمر 20 عاماً. وترك مئات الأفغان الذين يستوفون شروط نقلهم، على الرغم من أن حياة العديد منهم كانت في خطر بعدما تركت تفاصيل عن الموظفين والمتقدّمين بطلبات للتوظيف في مجمّع السفارة البريطانية المهجور في كابول. وأشار رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون حينها بمهمة اعتبر أنها «لا تشبه أي شيء شهدناه في حياتنا»، إذ نقلت المملكة المتحدة جواً أكثر من 15 ألف شخص في غضون أسبوعين.

وواجه وزير الخارجية آنذاك، دومينيك راب، على وجه الخصوص انتقادات شديدة لبقائه في عطلة كان يقضيها على الشاطئ عندما سيطرت «طالبان» على أفغانستان. وتحدّث النواب في اللجنة مع مسؤولين بريطانيين وأفغان تم إجلاؤهم، وتلقوا أدلة من «مجموعة واسعة من الجهات المعنية». وقبيل سيطرة «طالبان» على السلطة، عانى أعضاء الحكومة والموظفون المدنيون من «ميل إلى التفاؤل» حيال إمكانية تغيير الولايات المتحدة رأيها بشأن الانسحاب، على الرغم من أن الأمر معلن منذ فبراير/ شباط 2020 عندما كان دونالد ترامب رئيساً، بحسب التقرير. وأضاف: «أخفقت الحكومة البريطانية بتشكيل أو الاستجابة بشكل مناسب إلى قرار واشنطن بالانسحاب، وتوقع السرعة التي سيطرت طالبان من خلالها (على كابول)، أو التخطيط والاستعداد لإجلاء شركائنا الأفغان».

وقال التقرير إن «الأمر المدين أكثر من غيره بالنسبة للخارجية، هو الغياب التام للتخطيط لإجلاء الأفغان الذين دعمتهم بعثة المملكة المتحدة، من دون أن يكونوا موظفين مباشرة من الحكومة البريطانية، على الرغم من علمها قبل انهيار أفغانستان بـ18 شهراً، بأنه قد يكون من الضروري إجلاء بعمليات إجلاء».

وفي ردّها على أسئلة اللجنة التي بدأت العمل على التقرير في سبتمبر/أيلول الماضي، قدمت الخارجية «أجوبة كانت غامضة ومضللة أحياناً بشكل متعمد». بدلاً من ذلك، قدم موظفان حكوميان شهادة مهمة للجنة، وفق التقرير. ولفت التقرير إلى غياب التسلسل القيادي ضمن الحكومة و«التدخلات السياسية التي لا يمكن تعقبها والمحاسبة عليها». ولعل الأمر الأكثر إثارة للجدل كان إجلاء جندي بريطاني سابق

عزل النظام الجديد بكابول سيترك فراغاً لتملأه الصين

(فرانس برس)

رصد

«زلّة» مقصودة لبايدن أم قصور استراتيجي؟
سياسة واشنطن حيال تايوان ثابتة

تتفاوت التفسيرات لـ«زلّة لسان» الرئيس الأميركي جو بايدن أخيراً حول الالتزام بالانخراط العسكري في حماية تايوان

واشنطن ـ العربي الجديد

بعدما اعتبرت تصريحاته أول من أمس الإثنين من طوكيو حول التزام بلاده الدفاع عن تايوان مؤشراً على وجود تبدل في سياسة واشنطن حيال الجزيرة، عاد الرئيس الأميركي جو بايدن أمس الثلاثاء، ليصحح ما اعتبره كثير من المراقبين «زلّة لسان». في المقابل، رأى آخرون أنها «زلّة» مقصودة، معدّدين الأسباب التي قادت بايدن أكثر من مرة لـ«الخروج عن النص»، في إشارة إلى الصياغات الرسمية للتصريحات المتفق عليها مسبقاً في البيت الأبيض. علماً أن بعض الصحف الأميركية، التي خصّصت أمس افتتاحياتها للتعليق على ذلك، رأت أن إعادة البيت الأبيض تصحيح تصريحات الرئيس، تضعف مصداقية الأخير أمام العالم.

لكن صحفاً أخرى اعتبرت أن الولايات المتحدة باتت تتجه إلى اعتماد «الوضوح الاستراتيجي»، عوضاً عن مبدأ «الغموض الاستراتيجي» المتبع منذ عقود، لجهة عدم الإفصاح عن سياسة واشنطن الحقيقية تجاه الجزيرة إذا ما تعرضت لغزو صيني. وحذّرت تعليقات صحافية من أن استبعاد تايوان من الإطار الاقتصادي المعلن عنه أخيراً أميركياً لمنطقة المحيطين الهادئ والهندي، هو بحد ذاته «زلّة» أميركية، إذا ما أرادت واشنطن احتواء الصين.

وأكد الرئيس الأميركي جو بايدن أمس، في اليوم الأخير من زيارته لليابان، حيث عقد قمة مع زعماء دول مجموعة «كواد» أي اليابان والهند وأستراليا (بالإضافة إلى الولايات المتحدة)، أن سياسة واشنطن حيال تايوان والقائمة على «الغموض الاستراتيجي» لم تتغير. وجاء ذلك بعدما أدلى بتصريحات الإثنين بشأن استعداد بلاده للدفاع عن الجزيرة في مواجهة أي غزو صيني اعتُبرت مؤشراً على وجود تغيّر، وسارع البيت الأبيض ووزير الدفاع لويد أوستن إلى توضيحها. ولدى سؤاله بشأن ما إذا كانت سياسة «الغموض الاستراتيجي» قد انتهت، ردّ بايدن أمس بـ«لا. لم تتغيّر السياسة إطلاقاً. أعلنت ذلك عندما أدليت بتصريحاتي في الأمس (أول من أمس)».

ويشمل النهج الأميركي المتبع تجاه الجزيرة، الاعتراف بمبدأ «الصين واحدة»، إذ تؤكد بكين أن تايوان جزء من أراضي الصين، مع تسليح الجزيرة التي تتمتع بحكم ديمقراطي لتتمكن من الدفاع عن نفسها وإظهار «غموض استراتيجي» حيال إمكانية تدخل القوات الأميركية لحمايتها.

وكان بايدن قد ردّ بـ«نعم» الإثنين، لدى سؤاله خلال مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، بشأن إن كان لدى واشنطن رغبة في التدخل عسكرياً للدفاع عن تايوان. وذكرت وكالة «رويترز» أن مستشاري الرئيس للأمن القومي الذين كانوا متواجدين معه «شعروا بالتوتر وبدا أنهم يراقبون بايدن عن كثب أثناء رده على السؤال، ونظر كثيرون منهم إلى الأسفل عندما قدّم ما بدا أنه التزام لا لبس فيه بالدفاع عن تايوان». ونقلت الوكالة لاحقاً عن مسؤول في البيت الأبيض تأكيده أنه «لا يوجد تغيير في السياسة الأميركية تجاه تايوان». ودفع تصريح بايدن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن للتأكيد أول من أمس، أن سياسة «الصين الواحدة» الأميركية حيال تايوان لم تتغير، مضيفاً أن الرئيس الأميركي «أعاد التأكيد في تصريحه على هذه السياسة وعلى التزامنا السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان». وأضاف أوستن: «لقد أكد (بايدن) أيضاً على التزامنا بموجب قانون العلاقات مع تايوان، للمساعدة في تزويد تايوان وسائل الدفاع عن نفسها. لذا مرة أخرى، إن سياستنا لم تتغير».

واستدعى تصريح بايدن إعلاء الصين أيضاً لسقف تصريحاتها، إذ اعتبر مكتب شؤون تايوان التابع لمجلس الدولة الصيني أن الولايات المتحدة «تلعب بالنار». وحضّ تجو فينغليان، المتحدث باسم المجلس، بحسب وكالة الأنباء الصينية «شينخوا»، الولايات المتحدة «على التوقف عن الإدلاء بتصريحات أو القيام بخطوات» تنتهك المبادئ الموضوعة سابقاً بين البلدين. وفي معرض تعليقها على تصريحات بايدن، ذكّرت صحيفة «واشنطن بوست» أمس في افتتاحيتها، بأن «الالتزام الأميركي» الذي تحدث عنه بايدن بشأن التدخل الأميركي العسكري لم يكن كذلك لنصف قرن مضى، منذ انفتاح الرئيس الأميركي الراحل ريتشارد نيكسون على الصين الشيوعية، حيث حافظت واشنطن على سياسة «الغموض الاستراتيجي» حيال تايوان، ما جعل تصريح الرئيس يعتبر «زلّة لسان»، ومستشاريه يسارعون للتوضيح، لكن أيا من الصين أو تايوان «لم تصدّق التوضيح».

وقالت الصحيفة إنها لا تملك جواباً حول الأسباب التي دفعت الرئيس لقول ما قاله، لكنها ترى في ذلك منفعة، إذ أصبح لدى الصين «أسباب جديدة للتفكير طويلاً ومليّاً قبل إرسال قواتها إلى مضيق تايوان، من دون أن يكون لديها القدرة على اتهام الولايات المتحدة بخرق التفاهمات المنسوجة في عهد نيكسون، لأنه تقنياً، لم يجر خرقها». وفي السياق ذاته، رأت «واشنطن بوست» أنه إذا كان هناك نقص في مقاربة بايدن لاحتواء الصين، فإن ذلك يتبدى في ضبابية خطته للاندماج التجاري في المنطقة، أي إطار العمل الاقتصادي للهادئ الهندي، إذ إن «جعل بكين أكثر قلقاً، يحتم انخراطاً اقتصادياً أكثر متانة في شرقي آسيا والهند وأستراليا».

رات صحف أميركية أن تصحيح تصريحات بايدن يضعف مصداقيته

حافظت واشنطن على سياسة «الغموض الاستراتيجي» حيال تايوان

غادر بايدن أمس طوكيو عائداً إلى واشنطن (توكا لوب/ فرانس برس)

(فرانس برس)

شرق غرب

روسيا: تأكيد السجن 9 سنوات بحق نافالني

رفضت محكمة في موسكو، أمس الثلاثاء، الاستئناف الذي تقدم به المعارض الروسي المسجون أكسي نافالني (الصورة) ضد حكم بسجنه 9 سنوات على خلفية تهم بالاختلال وازدراء المحكمة. وقضت محكمة موسكو بـ«ترك

الحكم من دون تغيير» وبأن يدخل حيز التنفيذ فوراً، ما يعني نقل نافالني إلى سجن تطبّق فيه إجراءات صارمة ليقضي عقوبته. وأعلن محاموه على الفور أنهم سيستأنفون الحكم.

(فرانس برس)

ليبيا: دعوى ضد 7 عناصر من «داعش»

رفعت النيابة العامة في ليبيا، أول من أمس الإثنين، دعوى ضد مرتكبي الهجمات المسلحة التي استهدفت عاملين في مجمع محاكم مدينة مصراتة (2017)، ونقاط تمركز أمنية في قرية تمنهنت وبلدة واحة الفقهاء (2018)، في الجنوب الليبي. وبحسب مكتب النيابة العامة، فقد «تمّ وكيل النيابة العامة إجراءات التحقيق الابتدائي في واقعة انضمام 7 متهمين إلى جماعة داعش»، ما أظهر «قيام الدليل الكافي على صحة ارتكاب المتهمين لأفعال كانوا يرمون من خلالها إلى التخريب وقتل الناس جزافاً».

(العربي الجديد)

«أمال» صينية حول زيارة باشليه

أعرب وزير الخارجية الصيني وانغ يي، أمس الثلاثاء، عن أمله في أن تؤدي زيارة المفوضة العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشليه إلى إقليم شينجيانغ أمس إلى «توضيح المعلومات المضلّلة» حول أوضاع حقوق الإنسان في بلاده. وقالت الخارجية الصينية في بيان إنه خلال لقائه باشليه في غوانغتشو جنوب الصين، أعرب وانغ «عن أمله في أن تساعد هذه الزيارة في تعزيز التفاهم والتعاون وتوضيح المعلومات المضلّلة»، دون ذكر شينجيانغ.

(فرانس برس)

ألمانيا تدعو لتحقيق شفاف بالانتهاكات ضد الإيغور

دعت ألمانيا، أمس الثلاثاء، إلى تحقيق شفاف في الاتهامات «الصادمة» بانتهاكات استهدفت أقلية الإيغور في إقليم شينجيانغ

الصيني، بعدما نشرت مجموعة وسائل إعلام أجنبية وثائق مسرّبة قالت إن مصدرها قرصنة أجهزة كمبيوتر للشرطة المحلية في الإقليم. وأشارت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك (الصورة)، في اتصال هاتفي مع نظيرها الصيني وانغ يي، إلى أن «حقوق الإنسان مكون أساسي في النظام الدولي».

(فرانس برس)

خالد بن سلمان يزور مقر القيادة الوسطى

بحث نائب وزير الدفاع السعودي، الأمير خالد بن سلمان بن عبد العزيز، أول من أمس الإثنين، مع قائد القيادة الوسطى الأميركية، الفريق الأول مايكل إي كوريلا، التعاون في المجال الدفاعي بين البلدين. وجرى خلال الاجتماع الذي عقد في مقر القيادة الوسطى بولاية فلوريدا استعراض العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، إذ أكد الجانبان أهمية العمل والتنسيق المشترك، ودورهما في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي.

(واس)

تتمسك الجزائر بأنّ الوساطة في أزمتها مع المغرب غير واردة، فيما تنتظر من جهة حواراً مباشراً مع الرباط، وتتوقع من الأخيرة الإقدام على الخطوة الأولى لتحقيق انفراجة بالعلاقات، فيما تبلور تأثيرات القطيعة التي قد تستثمرها لصالحها

اشتراط الحياد وانتظار الحوار المباشر

الجزائر ترفض الوساطات مع المغرب

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

لم يكتف وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، يوم السبت الماضي، بنفي وجود مشروع وساطة سعودية في الأزمة بين بلاده والمغرب، على خلفية زيارة نظيره السعودي فيصل بن فرحان إلى العاصمة الجزائرية الأسبوع الماضي، والتي حرص لعمامرة على وضعها في إطار قضايا ثنائية تهم البلدين. لكنه ذهب في تصريحاته إلى أبعد من ذلك، حين أكد أن فكرة الوساطة غير واردة بالنسبة للجزائر، قائلاً: «لا وجود لأي وساطة بين الجزائر والمغرب، لا أمس ولا اليوم ولا غداً».

وهذا يعني بالنسبة لكثير من المراقبين أن فكرة الوساطة لم تنضج بعد على صعيد الموقف الجزائري، والتوقيت السياسي الذي تدور فيه الأزمة، خصوصاً مع وجود مفاعيل جديدة وطارئة عليها، لعل أبرزها ملف التطبيع والاتفاقيات الأمنية للمغرب مع إسرائيل، والتي تعتبر الجزائر أنها تهدد أمنها القومي.

وقبل تصريح لعمامرة، كان هناك الكثير من المؤشرات التي توحي برفض بلاده للوساطة. ففي مارس/آذار الماضي، رفضت الجزائر أي إدراج لنقاش حول الأزمة الجزائرية - المغربية في جدول أعمال مجلس وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في القاهرة. وأبلغت المسؤولين في جامعة الدول العربية، أنه «إذا كانت هناك أزمة تحتاج إلى أن تطرح على طاولة النقاش في الجامعة العربية، فهي الأزمة في اليمن، والأزمة بين دول الخليج ولبنان، وليس الخلافات الجزائرية - المغربية»، بحسب مصادر دبلوماسية رفيعة المستوى.

وقبل ذلك، كان واضحاً من تصريحات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في فبراير/شباط الماضي، أن الأزمة تتجه إلى التعقيد أكثر. يومها أكد أن «العلاقات مع المغرب ازدادت تعقيداً» منذ قرار الجزائر في 24 أغسطس/آب الماضي قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، الذي أعقبه غلق للمجال الجوي في وجه كل الطائرات المغربية ثم وقف ضخ الغاز عبر الأنبوب العابر للمغرب.

وفي هذا السياق، يطرح الباحث في العلاقات الدولية فيصل أزدران مسألة تباعد المسافة السياسية بين البلدين ضمن مناخات الأزمة. ويقول لـ«العربي الجديد»، إن «رفض الجزائر للوساطة مرتبط بعامل رئيسي، وهو غياب الثقة». ويرى الباحث أن «هناك فرضية مفادها بأن الصراع الجزائري - المغربي بالنسبة للجزائر، هو قضية داخلية لا تحتاج إلى وساطة، كما أن الجزائر تعتبر أن فكرة الوساطة قد تكون فخّاً سياسياً ينصب لها». ويرى أزدران أن «ما يمكن ملاحظته أخيراً هو إعادة الجزائر النظر في تحالفاتها، وقد يكون ذلك كمرحلة لا بد منها لتقوية موقفها، وألا تفرض عليها أي وساطة من أي جهة كانت».

قطعت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب في أغسطس 2021 (رياض قرمدي/فرانس برس)

> دخلت مفاعيل جديدة على خط الأزمة أبرزها ملف التطبيع

وتذهب في الاتجاه ذاته تحليلات أخرى تعتبر أن رفض الجزائر للوساطات الخليجية خاصة، مرده عدم توفر شرط الحياد. فبالنسبة للجزائر، فإن السعودية التي قد تطمح إلى لعب دور في الوساطة بين البلدين، ليست في موقف الحياد نفسه الذي كانت عليه حين تم إنجاز وساطة في عام 1989. يومها نجح الملك فهد بن عبد العزيز في الجمع بين الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والملك المغربي الراحل الحسن الثاني، وفي تطبيع كامل للعلاقات وفتح الحدود البرّية بين الجزائر والمغرب. وجاء ذلك على الرغم من أن الوضع حينها كان أكثر توتراً على جبهة الصحراء، حيث كانت الحرب قائمة بين قوات جبهة البوليساريو والقوات المغربية إلى غاية التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار في سبتمبر/أيلول 1991، وبدء مفاوضات هيوستن بين المغرب والجبهة.

ويأتي رفض الجزائر لوساطات السعودية ودول خليجية أخرى، رهناً بموقف مجلس التعاون الخليجي الذي يتخذ مسبقاً موقفاً داعماً لما يعتبره وحدة ترابية للمغرب، وهو ما يضع هذه الدول خارج دائرة الحياد السياسي الذي تستدعيه الوساطة.

ويؤكد الوزير السابق محيي الدين عميمور، وهو مستشار إعلامي سابق في الرئاسة الجزائرية (عمل مستشاراً للرئيسين الراحلين هواري بومدين والشاذلي بن جديد، ومطلع على الملف)، لـ«العربي الجديد»، أن «أي وساطة ناجحة يجب أن تنطلق على أساس طلب واضح من طرفي الخصومة للوسيط، بعد التأكد من نزاهته وحياده في ضوء مراجعة كل مواقفه السابقة».

ويقول عميمور: «لا أظن أن هذا متوفر اليوم في الوسطاء المفترضين، إضافة إلى أن الحديث عن الوساطة فخ ساذج يروج لخبر مفتعل كانت ستنفيه الجزائر بالتأكيد، وهذا النفي سيتم توظيفه سياسياً لوضع الجزائر كدولة تقف ضد محاولات الوئام العربي، وبالتالي فهي غير مؤهلة لاحتضان القمة العربية، أعتقد أن هذا واضح». وفي مقابل رفضها الوساطة، تراهن الجزائر على حوار مباشر مع المغرب. وإذا كانت الجزائر لم تطرح حتى الآن لائحة شروط واضحة لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الرباط، وتتجنب ذلك لكي لا تبدو في وضع الاشتراطات المسبقة، فإنها تعتبر أن المغرب هو المطالب باتخاذ الخطوة الأولى، وإزالة ما أمكن مما تصفها بـ«الأسباب القوية» التي تقف وراء تعقيد الأزمة ودفعها إلى نقطة قطع العلاقات، قبل أي نقاش في الملف. ومن هذه «الأسباب القوية»، مسألة الاتفاقيات الأمنية مع إسرائيل، ووقف الحملات الدعائية واستضافة قيادات حركات «رشاد» و«الماك» التي تصنفها السلطات الجزائرية إرهابية.

وبرأي أستاذ العلوم السياسية في جامعة الجزائر زهير بوعمامة، فإن هناك حسابات سياسية يتأسس عليها موقف الرفض الذي تبديه الجزائر لفعل الوساطة. ويقول بوعمامة، لـ«العربي الجديد»، إن «قبول الجزائر بالوساطة في هذا التوقيت قد يعني تراجعاً بلا مقابل يستحق، وإذا كانت الوساطات تطرح مقابل عودة العلاقات، فإن حضور المغرب للقمة العربية المقررة في الجزائر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، ليس ثمناً مجزياً».

ويرى أستاذ العلوم السياسية أنه «على مستوى مصداقية الموقف الجزائري وأساسات القرار، فإن رفض الجزائر للوساطة والتمسك بالمطالب الأساسية، يؤكد أن تدبير الجزائر لسياساتها في الإقليم، مبني على رؤية ثابتة بحيث لا يمكن أن يتحول إلى حالة من الانقلابية في الموقف تحت أي ضغط». ويشدّد على أن «التوقيت السياسي غير مناسب، ومفاعيل القطيعة خصوصاً على المستوى الاقتصادي بدأت تظهر، ويبدو أن السلطة السياسية في الجزائر تريد وقتاً إضافياً حتى تظهر التأثيرات بشكل أكبر، ما يجعلها ورقة قوية في يدها حين يحين الوقت».

تفاهمات فبراير 2013

تبني الجزائر مقاربتها الرافضة للوساطات العربية على أساس إمكانية التوصل إلى تفاهمات بينية مع المغرب من دون الحاجة إلى الوساطات، على غرار ما يعرف بـ«تفاهمات فبراير» 2013. وتوصل يومها البلدان إلى صيغة تفاهمات سياسية تتعلق بالتعاون في مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات، والحد من الحملات الإعلامية المتبادلة، ووضع قضية الصحراء في إطارها الأممي، وبدء تبادل الزيارات الوزارية، وهو ما حدث لكنه لم يدم طويلاً.

متابعة

مأزق قانوني لاستفتاء قيس سعيّد

> يواجه الرئيس التونسي قيس سعيّد إكراهات قانونية أمام إنجاز استفتائه لتعديل منظومة الحكم في موعده المحدد، فيما يتوقع متابعون أن يواصل سياسياً الهروب للأمام

تونس ـ **وليد التليلي، آدم يوسف**

خلط موقف الاتحاد العام التونسي للشغل، الرافض لحوار الرئيس التونسي قيس سعيّد بشروطه الحالية، والذي أعلن عنه الاتحاد أول من أمس الإثنين، كل أوراق الرئاسة التونسية، وفتح المجال أمام إعادة النظر وربما النقاش في الوضع السياسي الراهن وطريقة الخروج من الأزمة، وفرملة قطار سعيّد السريع الذي يسير بسرعة جنونية في اتجاه فرض أجندته على الجميع. ويأتي ذلك فيما يواجه الرئيس إكراهات قانونية أمام إنجاز الاستفتاء لتعديل منظومة الحكم نحو الجمهورية الجديدة التي يدعو إليها، وذلك بسبب بلوغ أجل دعوة الناخبين ووجوب نشر نص التعديلات الهيكلية على الدستور الجديد قبل اليوم، الأربعاء. واعتبرت الهيئة الوطنية للدفاع عن الحريات والديمقراطية في تونس، والتي أعلن الأسبوع الماضي عن إنشائها برئاسة العياشي الهمامي، أمس الثلاثاء، أن مرسوم سعيّد بإحداث الهيئة الوطنية الاستشارية للاستفتاء «فرض لسياسة الأمر الواقع». وقالت الهيئة في بيان، إنها «تعلن رفضها لهذا المرسوم ولسياسة فرض الأمر الواقع التي ينتهجها رئيس الدولة خارج الشرعية الدستورية والقانونية». ومهمة الهيئة الوطنية الاستشارية الإعداد لتنظيم الاستفتاء الشعبي المقرر عقده في 25 يوليو/تموز المقبل، والذي تقول الرئاسة التونسية إنه سيقر دستورا جديدا للبلاد.

ودعت الهيئة الوطنية للدفاع عن الحريات كل الأطراف المعنية بدعوة الرئيس للحوار الوطني، إلى «رفض لعب دور شهود الزور وعدم الانخراط في مسار تفكيك أواصر الدولة»، كما طالبت مواطني البلاد والقوى الحيّة بـ«النضال من أجل النظام الديمقراطي ورفض الحكم الفردي المطلق». وكان الاتحاد التونسي للشغل قد أكد، الإثنين، رفضه بقوة لـ«أي حوار شكلي متأخر متعجّل تُحدَّد فيه الأدوار من جانب واحد وتُفرض فرضاً ويقصي القوى المدنية والسياسية الوطنية، فضلاً عن أنه حوار استشاري لا يمكن أن يفضي إلى اتفاقات جدية ويراد منه تزكية نتائج معدّة سلفاً». وتعليقاً على موقف الاتحاد، اعتبر المحلل السياسي قاسم الغربي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الرئيس «يتجه نحو سياسة الهروب للأمام»، مضيفاً أن «الأجسام الوسيطة لا تعني لسعيد شيئاً، فأن تكون كلها ضده فهذا يدفعه للتمسك أكثر بمشروعه الشخصي».

في غضون ذلك، يواجه الرئيس التونسي إكراهات قانونية أمام إنجاز الاستفتاء لتعديل منظومة الحكم نحو الجمهورية الجديدة التي يدعو إليها. وأكد العضو السابق في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بلقاسم العياشي، لـ«العربي الجديد»، أن آخر أجل لصدور دعوة الناخبين مرفوقاً بنص الاستفتاء بالرائد الرسمي للجمهورية التونسي هو اليوم، الأربعاء، مشيراً إلى أن «القانون الأساسي المنظّم للانتخابات والاستفتاء الصادر سنة 2014 ينص على وجوب دعوة الناخبين قبل شهرين من الموعد المحدد من رئيس الجمهورية للاستفتاء في 25 يوليو المقبل». وأضاف العياشي أن «هناك إشكالات أخرى مطروحة تحتاج توضيحاً تشريعياً حول الأطراف التي يسمح لها بالقيام بالحملة في الاستفتاء وتتمتع بالتمويل العمومي»، كما بيّن أنّ «عملية تسجيل الناخبين تحتاج توضيحاً تشريعياً حتى لا يتم حرمان نحو مليوني ناخب من المشاركة، منهم 800 ألف شاب بلغوا السن القانوني، بسبب استحالة بلوغ ذلك عبر التسجيل الإرادي قبل شهرين فقط من الاستفتاء».

من جهتها، دعت الجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات (عتيد)، إلى «ضرورة مراجعة مسار الاستفتاء المقبل من الناحية القانونية والإدارية والزمنية»، وأعربت، في بيان أصدرته أمس، عن «مخاوفها من المخاطر التي تحيط بالمسار الانتخابي المعلن للاستفتاء»، وقالت إنّ «أمر دعوة الناخبين يجب أن يصدر في أجل أقصاه يوم 25 مايو/ أيار 2022 (اليوم)، على أن يكون مصحوبا بنشر سؤال أو مضمون الاستفتاء إلّا أن احترام ذلك أصبح في قيد الاستحالة، لاعتبار أن المرسوم الرئاسي المتعلق بالهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة ينص على أنها مكلفة بتقديم تقرير نهائي في أجل أقصاه 20 يونيو/ حزيران المقبل. وأشارت الجمعية إلى أنّ «هذا المرسوم يؤكد أن مضمون الاستفتاء سيعرض بصفة متأخرة بما يعيق التداول والحوار لدى المواطنين بشأن مضامينه، ويحدّ من إمكانية مشاركتهم الواعية والتشاركية والديمقراطية ويرفع مخاطر تطويع إرادتهم أو تحويل مسار الاستفتاء إلى حملة مساندة».

■ منعت السلطات الإسرائيلية وصول وفدٍ من البرلمان الأوروبي إلى فلسطين كان سيبحث قضايا عدة، منها اغتيال الصحافية شيرين أبو عاقلة. وألغى الوفد الأوروبي زيارته لفلسطين والتي كانت مقررة أمس، وذلك بعد منع رئيس الوفد مانو بينيدا من الدخول إلى مدينة القدس المحتلة

■ حتى وإن اعترف الكيان الصهيوني بأنه قتل شيرين أبو عاقلة. السؤال من سيحاكم هذا الكيان؟ لا ننسى أن هناك مئات القضايا ضد الكيان الصهيوني، ولكن من ينفذ الحكم؟ الصهيوني يقف خلفه الأميركي والغرب ومن الصعب إخضاعهم للمحاكمة حتى وإن كانت محاكمة شكلية #فلسطين #القدس

■ لا كهرباء ولا ماء ولا #الدولار ولا #دولة ولا أدوية ولا صيدليات ولا جواز سفر ولا مؤسسات ولا شي طاغي غير الجوع والانهيار. نحنا سجناء بهيدا البلد لكثير أسباب، عن أمل لا شفاء منه. #لبنان

■ سجلت الليرة اللبنانية الثلاثاء هبوطاً تاريخياً غير مسبوق، وبلغ بيع الدولار الواحد بأكثر من 33 ألفاً و700 ليرة، ووصل سعر 20 ليتراً من البنزين إلى نحو 600 ألف ليرة، أي ما يعادل تقريبا الحد الأدنى للأجور في البلاد. #لبنان

■ في تصعيد جديد للأزمة السياسية في تونس، أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل أن الهيئات الإدارية المختلفة داخل الاتحاد وافقت على تنظيم إضراب عام ضد إجراءات #قيس_سعيد الاستثنائية والمستمرة لأشهر حتى الآن، في خطوة يُتوقع أن تفتح مواجهة مع سعيد وتضعه في اختبار صعب

■ روسيا ستضم شرق وجنوب أوكرانيا. سيرضخ الغرب لهذا الضم مقابل هدنة. وتبقى حالة لا حرب ولا سلم بين الغرب وروسيا حتى يذهب بايدن ويأتي مكانه رئيس جمهوري في الولايات المتحدة يعيد العلاقات كاملة مع روسيا بوتين. #روسيا_اوكرانيا

■ أهم عامل قوة خسرته روسيا في حربها مع أوكرانيا هو السرية الكبيرة التي كانت تحيط بها صناعتها الحربية، فكانت تدعي امتلاكها أسلحة خرافية طوّرتها أبحاثها العسكرية، والغرب كان يحسب لها حساباً لأنه لا يستطيع أن يثبت بأن ادّعاءاتها كاذبة. أما الآن فقد انكشفت وعرف العالم كله بأن صناعتها الحربية مجرد خردة